الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة أحمد دراية – أدرار–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإسلامية

تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد عند الترمذي نماذج مختارة من خلال كتابه الجامع

مذكرة مقـــدّمة لاستكمـــال متطلبـــات شهـــادة الماستر في الحديث وعلومه

من إعداد الطالبين:
- سحالي إسحاق
– بلقاضي محمد فتح الله

إشـــراف الدكتـــور:
- بلخير حدبي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
محمد خالد اسطنبولي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
بلخير حدبي	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقررا
خالد ملاوي	أستاذ محاضر أ	رئيسا

الموسم الدراسي:
١٤٣٦–١٤٣٧هـ
٢٠١٥ –٢٠١٦م

كتب القاضي عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتُب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غُيِّر هذا لكان أحسن ولو زِيد كذا لكان يستحسن ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم لصديق بن حسن القنوجي (١/٧٠)

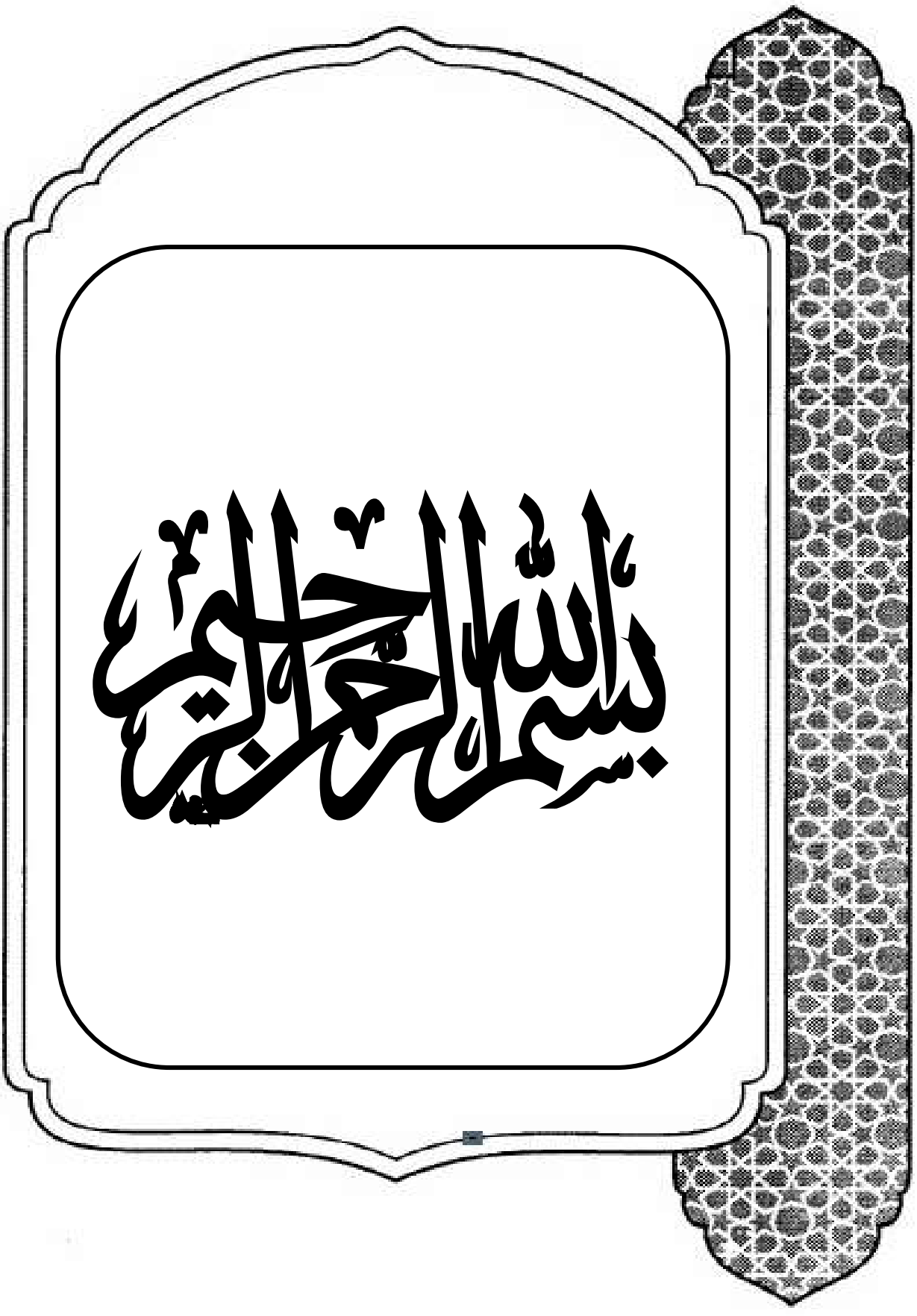
بسم الله الرحمن الرحيم

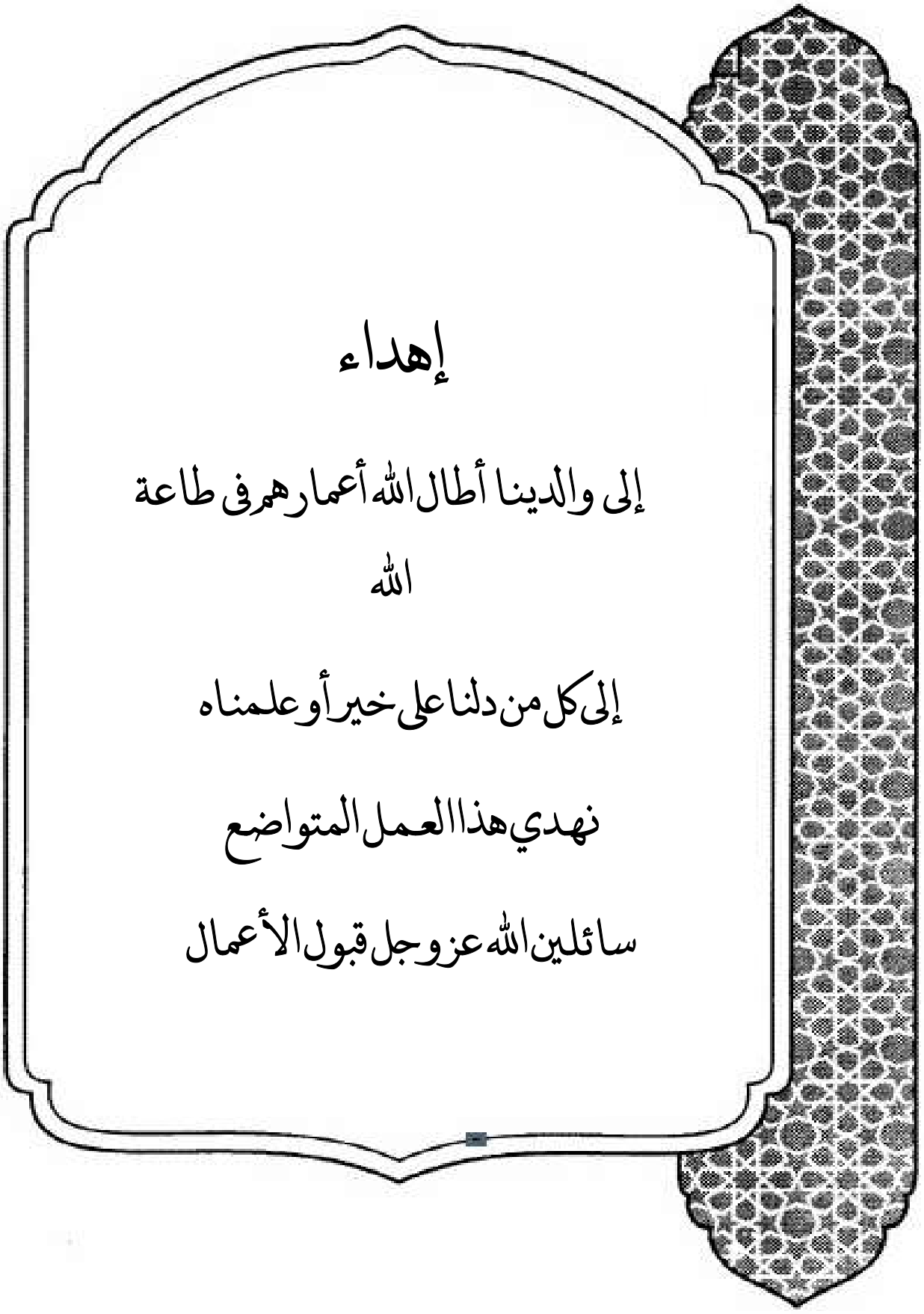

إهداء

إلى والدينا أطال الله أعمارهم في طاعة الله

إلى كل من دلنا على خير أو علمناه

نهدي هذا العمل المتواضع

سائلين الله عز وجل قبول الأعمال

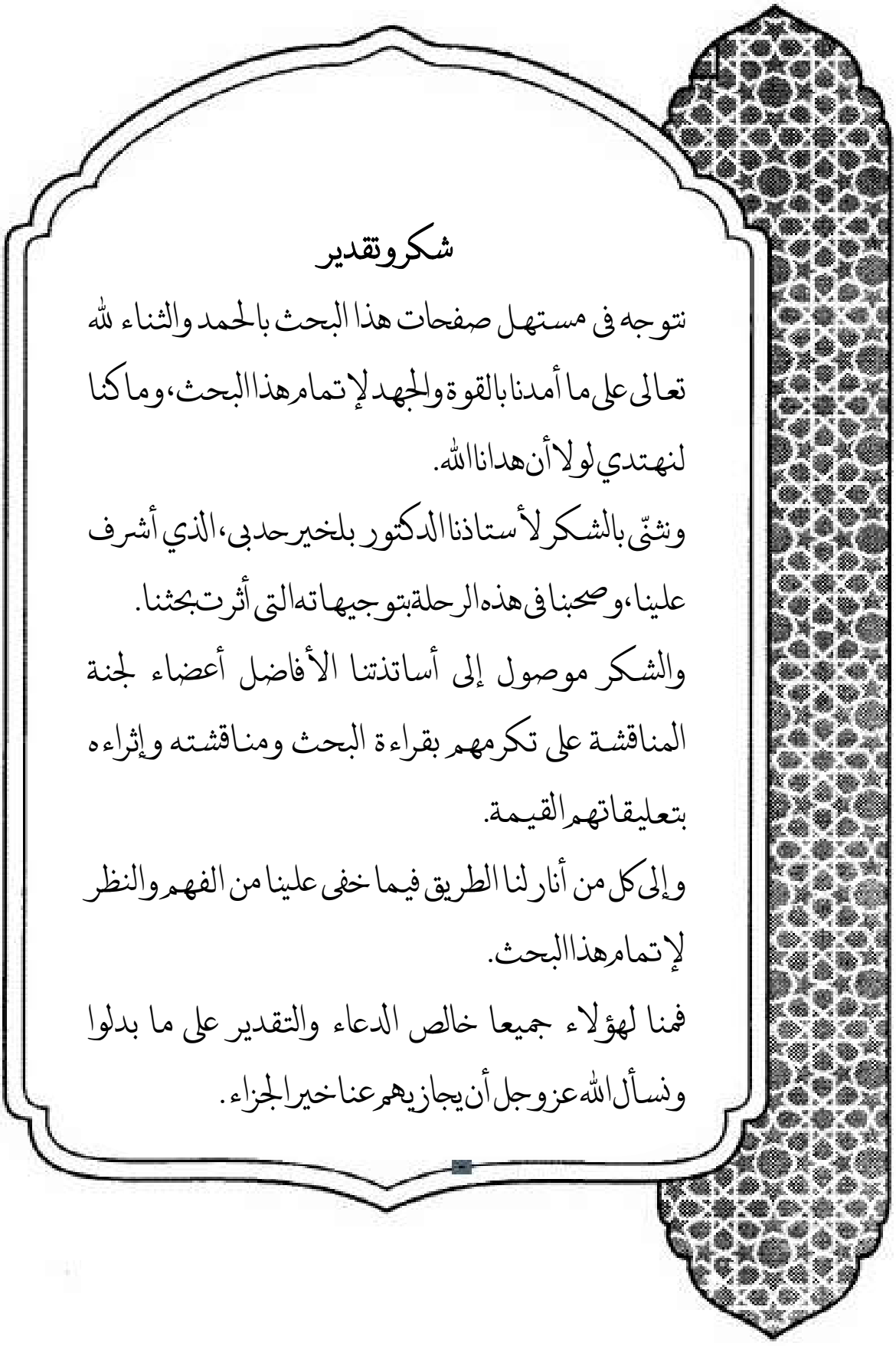

شكر وتقدير

نتوجه فى مستهل صفحات هذا البحث بالحمد والثناء لله تعالى على ما أمدنا بالقوة والجهد لإتمام هذا البحث، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ونثنّى بالشكر لأستاذنا الدكتور بلخير حدبى، الذي أشرف علينا، وصحبنا فى هذه الرحلة بتوجيهاته التى أثرت بحثنا.

والشكر موصول إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة البحث ومناقشته وإثرائه بتعليقاتهم القيمة.

وإلى كل من أنار لنا الطريق فيما خفى علينا من الفهم والنظر لإتمام هذا البحث.

فمنا لهؤلاء جميعا خالص الدعاء والتقدير على ما بدلوا ونسأل الله عز وجل أن يجازيهم عنا خير الجزاء.

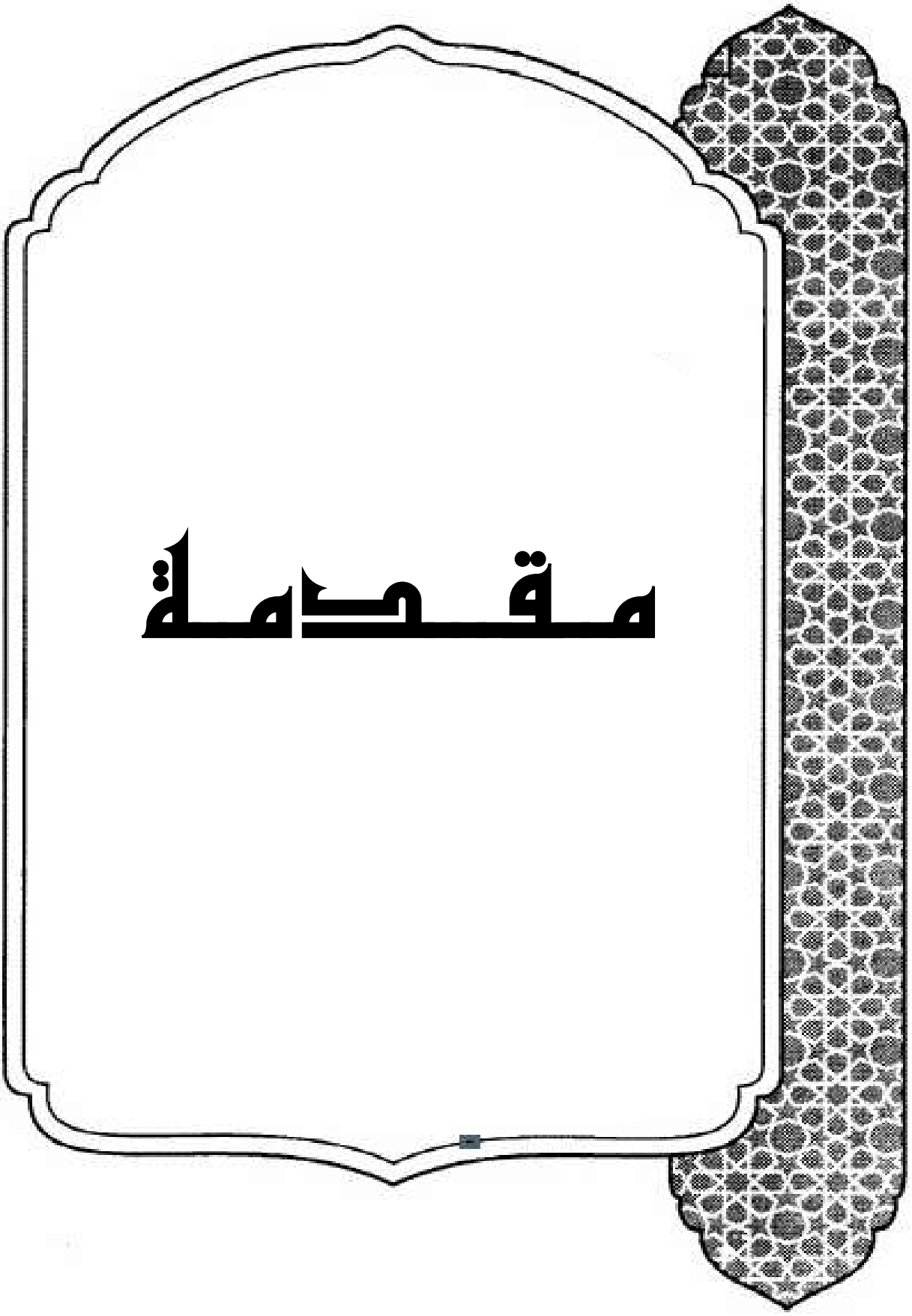

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾(آل عمران: ١٠٢).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ (النساء: ١ – ٢).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ ﴾ (الأحزاب: ٧٠ – ٧١).

ألا و إن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

حدود البحث وإطاره:

إن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القُربات لمن صلحت نيَّته، وأهمِّها–بعد العناية بالقرآن الكريم وعلومه– الاهتمامُ بالسنة النبوية وعلومِها، لأنها من وحي الله تبارك وتعالى، وقد ندب النبي ﷺ في غير ما حديث على العناية بها، لأجل هذا قام المحدثون بهذا الواجب العظيم، وجهودهم في حفظ السنة معلومة لدى أهل العلم، وما أحسن قول منصور بن عمار حين وصفه جهود المحدثين فأبدع وأجمل فقال:

" وُكِّل بالآثار والسنن القوية الأركان، عصابة منتخبة، وفقهم الله عز وجل لطلابها وكتابتها، وقوَّاهم على رعايتها وحراستها، وحبَّب إليهم قراءتها ودراستها، وهوَّن عليهم الدَّأب والكَلال، والحَّل والتِّرحال، وبذل النفس مع الأموال، وركوب المخوف من الأهوال، فهم يرحلون من بلاد إلى بلاد، خائضين في العلم كل واد، شَعث الرُّؤوس، خِلقان الثياب، خَمص البطون، ذُبل الشفاه، شحب الألوان، نحل الأبدان، قد جعلوا لهم همًّا واحدا، ورضُوا بالعلم دليلا ورائدا، لا يقطعهم عنه جوع ولا ظمأ، ولا يملهم منه صيف ولا شتاء، مائزين الأثر: صحيحه من سقيمه، وقويه من ضعيفه، بألباب حازمة، وآراء ثاقبة، وقلوب للحق واعية، فأمنت تمويه المموهين، واختراع الملحدين، وافتراء الكاذبين، فلو رأيتهم في ليلهم، وقد انتصبوا لنسخ ما سمعوا، وتصحيح ما جمعوا، هاجرين الفرش الوطِي، والمضجع الشهي، قد غشيهم النعاس فأنامَهم، وتساقطت من أكفهم أقلامهم، فانتبهوا مذعورين قد أوجع الكد أصلابهم، وتيَّه السَّهَر ألبابهم، لعَلمت أنهم حَرسُ الإسلام وخُزَّان الملك العَلَّام، فإذا قضوا

من بعد ما راموا أوطارهم، انصرفوا قاصدين ديارهم، فلزموا المساجد، وعمَّروا المشاهد، لابسين ثوب الخُضوع، مسالمين ومسلمين، لا يُؤذُون جارا، ولا يقَارفُون عارا، حتى إذا زاغ زائغ، أو مرق في الدين مارق، خرجوا خروج الأسد من الآجام، يناضلون عن معالم الإسلام"[1].

فبذل المحدِّثون-رحمهم الله- هذه الجهود العظيمة حيث لو زيد في متن حديث حرف واحد لبينوه، فسبروا أحاديث الرواة فعدَّلوا الثِّقات منهم، وجرَّحوا الضُّعفاء وغيرهم حتى يميز صحيح الأخبار من سقيمها، إذ هو المقصود الأعظم عند المحدثين وطلاب الآخرة.

ولهذا يجد النَّاظر في مناهج نقد السنة النبوية، منذ عصر الرِّواية إلى وقتنا الحاضر جهودًا كبيرةً بذَلها العلماء في تمييز الصحيح من الضعيف، وما يصلح لبناء عليه الحكم الشرعي وما هو دون ذلك.

على أن تلك المناهج لم تكن متطابقةً كليةً في قواعدها وأسسها، مما انعكس على النَّتائج التي ترتبت عليها في الحكم على بعض الأحاديث.

ومما كان مجالا لتباين الأنظار فيه بين العلماء مسألة تقوية الأحاديث، وهذا البحث محاولة لتتبع آراء العلماء في هذه المسألة، ومعرفة ضوابطها وشروطها، واخترنا لهذا البحث عَلَمًا من أعلام الأمة الإسلامية، ألا وهو الإمام الترمذي الذي تصدر لحماية السُّنة فانبرى كالنّجم في السَّماء، يشار إليه بالبنان فخلَّف وراءه تراثا عظيما، وعلوما نفيسة جليلة، وخيرُ شاهد على ذلك مؤلفاته التي بين أيدينا، وخاصة كتابه "الجامع" المعروف الذي ارتأيناه موضوعا لدراستنا هذه الموسومة بـ: " **تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد عند الترمذي نماذج مختارة من خلال كتابه الجامع**".

❖ إشكالية البحث:

بناءً على منطلقات البحث ودوافعه، وبالنظر إلى ما كتب في الموضوع، فإن الإشكالية التي يمكن أن تطرح كمنطلق للبحث هي:

- ما هي أحكام المتابعات والشواهد عند المحدثين وضوابط تطبيقها؟.
- ما هو منهج الإمام الترمذي في تطبيق المتابعات والشواهد؟.
- هل خالف الإمام الترمذي في منهج تطبيقه لها منهج من سبقه من العلماء؟.
- هل يقوي الإمام الترمذي بالمتابعات والشواهد الأحاديث الضعيفة مطلقاً، دون اعتبار لدرجة ضعفها؟.

---

[1]- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن الرامهرمزي (ص٢٢٠).

❖ أسباب اختيار الموضوع:

من حكمة الله عز وجل في خلقه، أن جعل لكل مسبَّب سبب فكان من الأسباب التي دفعتنا لهذا البحث ما يلي:

١. قيمة الكتاب العلمية؛ إذ الكتاب غزير في مادته، أضاف جديدا إلى ما سبقه من المؤلفات في الحديث.

٢. حبنا لعلم الحديث؛ إذ بقواعده يعرف الصحيح من الحديث السقيم، ويتميز به المقبول من المردود.

٣. حبنا لسنة النبي ﷺ، فأردنا اتباع منهج سلفنا الصالح والاقتداء بهم، ومنهم الإمام الترمذي، حفاظا على سنة النبي ﷺ من الضياع.

٤. مكانة الإمام الترمذي بين علماء السنة، ودوره العظيم في خدمة السنة، وسعة اطلاعه ومنهجه الفذ في البحث، فدراسة مؤلف من مؤلفاته يفتح آفاقا رَحبة للدارس في ميادين المعرفة خصوصا علم الحديث.

٥. الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلامي، ونفض الغبار عن كنوزه الثمينة التي خلفها لنا علماء الإسلام.

٦. الرغبة في اكتساب الخبرة والحنكة في مجال دراسة مناهج المحدثين، وكيفية تطبيقاتهم للقواعد الحديثية.

❖ أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع التي دفعتنا إلى اختياره فيما يلي:

١. أن الإمام الترمذي كانت له اليد الطُّولى، والقدم الرَّاسخة في دقائق العلم، لِمَا كان يتمتع به من جودة الفكر، ودقة النظر، ونور البصيرة، وصفاء القريحة، وتوقد الذهن، وحسن الفهم، الأمر الذي مكنه من تفهم أسرار الشريعة الغراء فلا غور أن يأتي هذا الجهبذ بمنهج دقيق كما يدل عليه كتابه الجامع.

٢. مساهمته رحمه الله بقسط وافر، وعلم زاخر في تأسيس قواعد علم الحديث وبناء صرح هذا العلم الفاخر.

٣. أن كتاب "الجامع من أنفس ما أفاض به الترمذي –رحمه الله تعالى– من العلم، فقد اشتمل على أصول الشريعة وحكمها، وكشف عن أسرارها ومحاسنها، وزَخَر بمنهج قويم متين، ومن ذلك في المتابعات والشواهد، فكان حريا بالدراسة.

٤. الأثر القوي لهذا الموضوع في الصِّناعة الحديثية، إذ مسلك التقوية من أهم القرائن التي اعتمد عليها المشتغلون بالتخريج.

٥. أهمية علم المتابعات والشواهد في تقوية الحديث من درجة الضعف إلى الحسن، أو من الحسن إلى الصحة، ولا أدل على ذلك أن المحدثين تطرقوا إلى مسألة التقوية، من حيث الضوابط والطرق والحجية، مما يبين قيمتها وأثرها، وبالتالي أهمية جمع جزئياتها وتحرير اختلافاتهم فيها، إذ لا توجد دراسة خاصة متكاملة تجمع متفرقاته وتلُمُّ شتاته.

❖ أهداف الدراسة:

١. إضافة دراسة تطبيقية أخرى إلى الدراسات الإسلامية، والمساهمة في خدمة الجانب الفكري لشخصية الترمذي العلمية، حيث إن كثيرا من الباحثين تناولوا بالدراسة شخصيته من زوايا مختلفة، فأحببنا أن نضيف إلى صرح هذا العالم لبنة من اللّبنات مساهمة مِنَّا في تشييد صرحه، وإكمال بنائه.

٢. إبراز جوانب متعددة من أثر المتابعات والشواهد في المرويَّات عند الترمذي.

٣. محاولة تحديد شروط وضوابط صلاحية المتابعات والشواهد، وما يعتبر به وما لا يعتبر.

٤. تمحيص أبواب مهمة من الصِّناعة الحديثية؛ كمعرفة رواة الاعتبار والشواهد والمتابعات.

٥. الإسهام في إيضاح وتبسيط مصطلحات المحدثين، وتقديم النماذج و التطبيقات العملية لذلك.

٦. المساهمة في ربط الباحثين بأمهات كتب مصطلح الحديث، والعناية بالتطبيقات العملية، لأهمية ذلك في المحافظة على مناهج المحدثين، في علوم الحديث.

من هنا تولَّدت لدينا الرغبة في المبادرة إلى تقديم هذه الدِّراسة على ما سبق ذكره من دواعي اختيار الموضوع المشار إليه، آملين أن نجد فيه ضالتنا المنشودة، وتشرُّفا بخدمة السنة النبوية.

❖ الدراسات السابقة:

رغم أهمية موضوع المتابعات والشواهد، وعظيم أثرها في تقوية الحديث، مع كثرتها في كتاب "الجامع" للترمذي، إلا أننا لم نظفر بدراسة متكاملة تتناول منهج الترمذي في ضوء هذه المصطلحات إلا ما يوجد في ثنايا بعض الكتب مما لا يروي الغليل ،ولا يَشفي العليل، ومن تلك الدراسات مايلي:

١. ما اهتم بالترمذي وجامعه:

"**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**"، للدكتور نور الدين عتر، تطرق فيها المصنف إلى الجوانب العلمية الحديثية في منهج الترمذي ومسلم ومقارنتها، مع بيان الفروق بين المنهجين.

"**الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع**"، للدكتور عداب الحمش، تناول فيها الكاتب جوانب نظرية نقدية كثيرة مع تطبيقاتها في الجامع.

"**تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**"، للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وهي رسالة مختصرة عرض فيها المؤلف أقوال العلماء في تسمية الكتاب على مر التاريخ.

٢. ما اهتم بالمتابعات والشواهد:

"**العجاج في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب**"، تأليف الحافظ ابن حجر. ذكره السخاوي وقال بأنه لم يكمله[١].

"**نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب**"، تأليف حسن بن محمد بن حيدر الوائلي، تقريظ عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية-الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

لكن اقتصر عمله في هذا الكتاب على تخريج الأحاديث الذي أشار إليها الترمذي بقوله "وفي الباب"، من غير تطرق لمنهج الترمذي في طريقة تطبيقه للمتابعات والشواهد.

"**المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم**"، إعداد صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، إشراف موفق بن عبد الله بن عبد القادر، رسالة لنيل درجة الماجسير في الحديث بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ، حيث تناول الموضوع في قسمين، قسم نظري تحدث فيه عن تعريفات المتابعات والشواهد، وجذور نشأتها وأنواعها ومظانُّها، وتناول في القسم التطبيقي التعريف برواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم الذين اشترك الشيخان في الرواية لهم، أو انفرد مسلم بهم مع مواضع إخراج حديثهم في صحيح مسلم.

"**الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**"، تأليف أبي معاذ طارق عوض الله بن محمد الناشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٨.

ركز في دراسته على بيان العلل التي تعتري الشواهد والمتابعات، فتُظهر جانب الخطأ فيها، وترجح جانب الرد لها، وتحقق نكارتها وشذوذها؛ فتوجِب اطِّراحَها، وعدم الاعتداد بها في باب الاعتبار.

---

[١]- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للإمام السخاوي (٨٨/٢).

٣. ما اهتم بمنهج الإمام الترمذي:

" **منهج الحافظ الترمذي في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في جامعه**"، للدكتور عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، وبيّن فيها منهج الترمذي في كلامه على الرواة جرحا وتعديلا.

"**الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة**"، للدكتور عبد الرحمن بن صالح محي الدين.

"**مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والصحيحة**"، للمرتضي الزين أحمد، إشراف د. ربيع بن هادي المدخلي، الرشد- الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، لكن الملحوظ في دراسته أنها كانت دراسة عامة، من غير تقيُّد بعلم من الأعلام ،كما أنها يفتقر لزيادة تحليل لنصوص الأئمة.

❖ صعوبات البحث:

- صعوبة الموضوع، فبالنظر إلى الإمام الترمذي، فهو جبل وعر ليس سهلا فيرتقى، وجامعه بحر لا يدرك قعره، مع قلة البضاعة، وضعف الصِّناعة، ولولا فضل الله علينا لحيل بيننا وبين إتمام البحث وإنجازه.
- ضيق الوقت، مع سعة الموضوع، وغزارة مادته العلمية التي يحملها، مع التقيد بقدر لا يكفي من الصفحات لمثل هذه الدراسة.
- زيادة على ذلك لم نجد من طَرق هذا البحث قبلنا وخاض غماره، فكان من الصعوبة بمكان خوض غماره والولوج فيه، وخاصة أن المتابعات والشواهد ترتبط بها كل أنواع مصطلحات الحديث، الأمر الذي يتطلب سعة إطلاعٍ، وتبحر في هذا الفن.

❖ منهج البحث:

اعتمدنا في إنجاز دراستنا هذه على المنهج التاريخي، والاستقرائي، والاستنباطي، و المنهج التحليلي.

- استخدمنا المنهج التاريخي في التعريف بشخصية الإمام الترمذي وبكتابه الجامع.
- وأما المنهج الاستقرائي، فاستخدمناه في جمع المادة العلمية من خلال قراءة الكتاب واختيار نماذج من الأحاديث التي تكون هي حلا للإشكالية.
- وأما المنهج الاستنباطي، فاستخدمناه في استنباط استعمالات الترمذي للمتابعات والشواهد، من واقع عمله التطبيقي.

- يتخلل ذلك كله منهج التحليل لنصوص الإمام الترمذي بالرجوع إلى أقوال العلماء.

وتيسيرا للاستفادة من مادة هذا البحث، قمنا بالأعمال التالية:

- عزونا الآيات إلى سورها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
- عزونا الأقوال إلى قائليها، والأحاديث في مصادرها مع ذكر الجزء و الصفحة .
- أعددنا فهرساً للآيات والأحاديث، وفهرسا للمصادر والمراجع، مرتبين على حسب الحروف الهجائية، وفهرسا الموضوعات.
- حرصنا على الإيجاز في تخريج الأحاديث وتراجم الرواة، فأما بالنسبة لتخريج الأحاديث فإننا اكتفينا بالصحيحين إذا وُجد فيهما، فإن لم يوجد خرجناه من الكتب التسعة الباقي، وإلا من باقي كتب التخريج الأخرى؛ وأما الرواة فلم نترجم إلا للذين وجد فيهم جرح أو غمز، وأما الثقات فلم نترجم لهم، واعتمدنا كثيرا في ذلك على كتاب التقريب لابن حجر، وهذه كله اكتفاء بما يحقق الغرض، ولم نترجم لأحد من الأعلام ؛ كل ذلك طلبا للاختصار، وحتى لا تأخذ التراجم منا كثيرا من المذكرة، لأجل أن يتسع لنا المجال بذلك في التكثير من الأمثلة.
- حرصنا على وضع علامات التنصيص لكل النقولات، والأقوال قدر المستطاع، باستثناء الأسانيد فلم نميزها بها لوضوحها.
- في التهميش نذكر الاسم الكامل للكتاب، واسم مؤلفه، وأما باقي معلومات الكتاب فأرجأناها إلى قائمة المصادر والمراجع، حتى لا تثقل الهوامش، فإذا تكرر الكتاب مرة أخرى أشرنا إلى اسمه فقط.
- اعتمدنا في النماذج على جامع الترمذي بت/ الشيخ بشار عواد، وراعينا في النماذج المختارة وجود التصريح بالتقوية من الإمام الترمذي قدر المستطاع، واتبعنا في دراسة النماذج الطريقة التالية: نأتي بالحديث، ثم نقوم تخريج الحديث ودراسة الإسناد من كتب التخريج، ثم نأتي بنص الإمام الترمذي، ثم نحلل كلام الترمذي مع إيراد كلام العلماء، ثم نذكر خلاصة ما وصلنا إليه.

❖ مصادر البحث:

لما كان غرض الدراسة الأساسي هو تأصيل منهج التقوية عند الإمام الترمذي، فقد جهدنا لتناول الموضوع من خلال المصادر الأصلية في علوم الحديث، بالإضافة إلى الكتب المتأخر التي عنيت بالتنظير لصنيع المتقدمين فاعتمدنا لدراسة منهج الترمذي على ما يأتي:

- مصنفات التي عَنِيت بإخراج الحديث، مثل الصحاح والسنن والمسانيد.

- كتب المصطلح، التي أبرز فيها المتأخرون آرائهم في تقوية الحديث.

و استفدنا كثيرا خاصة في الجانب النظري من الدراسات التي سبق ذكرها مثل:

- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضي الزين أحمد.
- المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، لصالح بن حمد العصيمي.
- تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين، لمحمد بن عمر بن سالم بازمول.

❖ وصف خطة البحث:

بناء على أهداف البحث و مشكلاته، وما وجدنا فيه من مادة علمية في كتب الحديث، ارتأينا تقسيم البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، ثم خاتمة، وفهارس وتفصيلها كالآتي:

مقدمة.

الفصل الأول : التعريف بالإمام الترمذي وجامعه.

المبحث الأول : التعريف بالإمام الترمذي.

المطلب الأول : اسمه و نسبه و مولده.

المطلب الثاني : شيوخه و تلامذته و مؤلفاته.

المطلب الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني : التعريف بجامع الإمام الترمذي.

المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب و بيان مكانته بين كتب السنة.

المطلب الثاني : منهج الترمذي في كتابه السنن.

المطلب الثالث : جهود العلماء في خدمة كتاب الجامع.

الفصل الثاني : تعريف الاعتبار و المتابعات و الشواهد وبيان أحكامهما.

المبحث الأول: تعريف الاعتبار و المتابعات و الشواهد.

المطلب الأول : تعريف الاعتبار لغة و اصطلاحا.

المطلب الثاني : تعريف المتابعات لغة و اصطلاحا.

المطلب الثالث : تعريف الشواهد لغة و اصطلاحا.

المبحث الثاني: أحكام المتابعات و الشواهد.

المطلب الأول : أقسام المتابعات و الشواهد.

المطلب الثاني : شروط الاعتبار و المتابعات و الشواهد.

المطلب الثالث : فوائد و أهمية الاعتبار و المتابعات و الشواهد.

الفصل الثالث : نماذج من تطبيقات الترمذي للمتابعات و الشواهد.

المبحث الأول : منهج الترمذي في استعمال المتابعات و الشواهد.

المطلب الأول : توضيح بعض المسائل حول تقوية الإمام الترمذي للأحاديث.

المطلب الثاني: أوجه استعمال الترمذي للشواهد والمتابعات وكيفية الإشارة لأحاديث الباب.

المطلب الثالث : الأغراض العلمية من المتابعات و الشواهد.

المبحث الثاني : نماذج تطبيقية من المتابعات و الشواهد.

المطلب الأول : أحاديث صححها الإمام الترمذي بالمتابعات.

المطلب الثاني : أحاديث لم يحكم عليها الإمام الترمذي مع وجود المتابعات.

المطلب الثالث: أحاديث صححها الإمام الترمذي بالشواهد.

المطلب الرابع : أحاديث لم يحكم الإمام الترمذي عليها مع وجود شواهد لها.

الخاتمة.

فهرس الآيات الكريمة.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: التعريف بالإمام الترمذي وجامعه.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الترمذي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته ومؤلفاته.

المطلب الثالث: وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: التعريف بجامع الإمام الترمذي.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وبيان مكانته بين كتب السنة.

المطلب الثاني: منهج الترمذي في كتابه السنن.

المطلب الثالث: جهود العلماء في خدمة كتاب الجامع.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الترمذي

* المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده:

اسمه ونسبه:

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضَّحاك السُّلمي الترمذي.

والترمذي: نسبة إلى مدينة "ترمذ" مدينة مشهورة من أمهات المدن، والسُّلَمِي: نسبةً إلى سُليم بن منصور، وهو والد قبيلة عربيةٍ، من قيس عَيلان، من مُضر[١].

ولم تكن أصول الترمذي من ترمذ، وإنما قدم إليها جدُّه من مرو، قال الحافظ يوسف بن أحمد:" قال أبو عيسى –رحمه الله– كان جدِّي مروزياً، انتقل من مرو أيام الليث بن سيار"[٢].

مولده:

ولم تُعرف سنة مولد الترمذي تحديداً، وإنما ذكر أهل العلم مولده على التقريب.

قال الحافظ الذهبي: "وُلِدَ في حدود سنة عشر ومائتين"[٣]، وقال في موضع آخر[٤]، ووافقه الصفدي فقال: وُلد سنة بضعٍ ومائتين[٥]،

وقد عمي في كبره على الصحيح بسبب كثرة قراءته وتفحصه للحديث وبكائه.

قال الحافظ ابن علّك (ت٣٢٥هـ):" مات محمد بن إسماعيل (يعني البخاري)، ولم يُخلِّفْ بخراسان مثل أبي عيسى الترمذي في العلم، والزهد، والورع، بكى حتى عَمِي"[٦].

قال الحافظ الذهبي:" اختلف فيه؛ فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته، وكتابته العلم"[٧].

---

[١]– انظر: الأنساب، لعبد الكريم بن منصور التميمي السمعاني المروزي (١٨١/٧).

[٢]– فضائل الكتاب الجامع، لأبي عيسى الترمذي عبيد بن محمد الإسعردي (ص٤٠).

[٣]– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٢٧١/١٣) .

[٤]– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٤٥٩/٢٠).

[٥]– الوافي بالوَفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصّفدي (٤/ ٢٠٧).

[٦]– سير أعلام النبلاء (٣٧٢/١٦).

[٧]– سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

* **المطلب الثاني : شيوخه تلامذته و مؤلفاته:**

يعتبر الإمام الترمذي من المحدثين الرَّحالة المكثرين من الشيوخ والرواية، حيث انتقل إلى أمصار كثيرة في سبيل طلب الحديث وتحصيله، ولم يسمع الإمام الترمذي الحديث في صغره، وإنما سمعه بعد أن تجاوز العشرين من عُمُرِه، ونقلت لنا كتب التراجم العديد من رحلاته العلمية التي التقى فيها بأبرز شيوخه الذين روى عنهم في سننه وفي غيرها من كتبه.

شيوخه:

بالحجاز محمد بن يحي بن أبي عمر العدني، وبالبصرة محمد بن بشَّار بُندار، وبواسط أبو الشعثاء علي بن الحسن، وبالرّي أبو زرعة الرّازي[١].

ومن المشايخ الذين أكثر الرواية عنهم كثيرا وهم عشرة تقريبا نذكر منهم:

قتيبة بن سعيد (ت ٢٤٠هـ)، محمد بن بشار بُندار (ت ٢٥٢هـ)، محمود بن غيلان (ت ٢٣٩هـ). هنَّاد بن السَّرِي (ت ٢٤٣هـ)، فهؤلاء ومن بقي منهم يروي عنهم ثلثي أحاديث "الجامع" تقريباً، وكلّهم حفاظ ثقات أجلاء.

وأما أكثر من استفاد أبو عيسى منهم في علم العلل والتاريخ . وخاصةً في كتابه "الجامع":

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، أبو عبد الله البخاري(ت٢٥٦هـ)، أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)[٢].

تلامذته:

ولقد كان لهذه الفترة في طلب الحديث الأثر الواضح في استفادة جمٍّ غفير من طلبة الحديث من الإمام الترمذي –رحمه الله–، فلقد ذكر الحافظ المزي – رحمه الله– ستةً وعشرين راوياً يروون عن أبي عيسى ونذكر منهم طلبا للاختصار: أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي، أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر، أحمد بن يوسف النسفي، الحسين بن يوسف الفِرَبْري، أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوية "الجامع"، أبو جعفر محمد بن سفيان بن النَّضر النسفي المعروف بالأمين.

---

[١]– انظر: التقييد بمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد ابن عبد الغني ابن أبي بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٩٧/١).

[٢]– انظر: الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي جمعا ودراسة، لعبد الباري بن محمد الأنصاري (ص٢٢).

ومنهم : أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان، أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي، محمد بن سهل الغزَّال. ذكر هؤلاء الثلاثة أبو سعد السمعاني[١].

ومما يكفي الترمذي فخراً سماع شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه على سبيل المذاكرة: فقد قال الترمذي عند حديث عطية عن أبي سعيد مرفوعا: "يا علي لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرُك" – قال-: وسمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه"[٢].

مؤلفاته:

ومما عُرف به الإمام الترمذي كثرة التأليف وجودته، فهو واحد من العلماء الذين أثروا المكتبة العربية بالكتب الحديثية المسندة في شتَّى الفنون، غير أنّ هذا التراث العلمي للترمذي لم يصل إلينا كاملا لأسباب ترجع إلى عوامل كثيرة تذكر في مظانِّها، وسنكتفي بذكر المطبوع منها طلبا للاختصار:

١. **"العلل الصغير"**:

قال ابن الأثير: "وفي آخر "الجامع" كتاب "العلل" جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها "[٣].

٢. **"العلل الكبير"**:

مطبوع بترتيبه للقاضي أبي طالب محمود بن علي التميمي الأصبهاني الشافعي (ت٥٨٥هـ).

٣. **"شمائل النّبي ﷺ"**:

في وصف شخص رسول الله ﷺ الكريمة، وما كان عليه من صفات خَلقية و خُلقية وعاداتٍ، وعباداتٍ والكتاب مشهور كثير التّداول بين عامة النّاس وخاصتهم.

٤. **" تسمية أصحاب رسول الله ﷺ"** :

يسرد فيه أسماء الصحابة، ومن شهد منهم بعض الغزوات، وكون حديثه مرسلا والبلدان التي نزل بها ونحو ذلك.

---

[١]- الأنساب (٤٢/٣).

[٢]- الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب علي ابن أبي طالب (٨٦/٦).

[٣]- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (١٩٤/١) .

* **المطلب الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه.**

ثناء العلماء عليه:

هذا وقد أكثر العلماء من الثناء على الإمام الترمذي، لِمَا عرفوا عنه من خدمته للحديث، وبيان فقهه وعلله من خلال كتبه .

– قال أبو الفضل السليماني: "سمعتُ نصر بن محمد الشِّيركوهي يقول: سمعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي"[١].

– وقال الحافظ ابن حبَّان: "كان ممن جَمَعَ، وصنَّف، وَحَفِظَ، وذاكَرَ"[٢].

– وقال الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي :" محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحَّاك السُّلمي الترمذي الحافظ الضرير أحد الأئمة، الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّف كتاب "الجامع" و"التواريخ" و"العلل" تصنيفَ رجل عالِمٍ، متقنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ"[٣].

– وقال الحافظ الذهبي: "جامعه" قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يترَخَّص في قبول الأحاديث، ولا يُشَدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ"[٤].

– وقال الحافظ ابن كثير: "هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة منها "الجامع"، و"الشمائل"، و"أسماء الصحابة" وغير ذلك، وكتاب "الجامع" أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق"[٥].

تنبيه:

من بين المآخذ على الإمام ابن حزم في هذا الباب تجهيله للإمام الترمذي في كتابه الإيصال، وفي الواقع لم يصل إلينا كلام ابن حزم فيه، ولكن نقل الذهبي وابن حجر هذا الكلام من كتاب الإيصال لابن حزم.

---

[١]– تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٦٦٩/٣).

[٢]– الثقات، لمحمد بن حبان أبو حاتم الدارمي البُستي (١٥٣/٩) .

[٣]– فضائل الكتاب الجامع، لعبيد بن محمد الإسعردي (ص٣١) .

[٤]– سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٣) .

[٥]– البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري (٦٤٧/١٤) .

قال الذهبي " ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له "[١].

ولكن رد الحافظ ابن حجر هذا الكلام، ولم يعتذر لابن حزم بأي اعتذار فقال: " وأما أبو محمد ابن حزم، فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول، ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي، ولا اطلع على حفظه، ولا على تصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ"[٢].

وتحقيق هذا الأمر أن كتاب الإيصال صنفه ابن حزم في فترة مبكرة من حياته، أي قبل أن يأخذ سنن الترمذي عن أحمد بن عمر بن أنس، ثم اختصره – على ما قيل – في المحلى، ولم يكن قد اطلع على سنن الترمذي إلا بعد عودة تلميذه أحمد بن عمر بن أنس من المشرق سنة ٤١٦هـ ، فأخذه عنه فلا ينتقد ابن حزم في تجهيله للترمذي، على أن بعض الباحثين ينكر صحة هذه النسبة لابن حزم[٣].

وفاته:

ذكر الخليلي والسمعاني خالفا في ذلك: فقال الخليلي: "مات بعد الثمانين ومائتين"[٤].

وأما الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي فقال توفي أبو عيسى الترمذي بترمذ ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين[٥]؛ ونصَّ على هذه السنة أيضاً ابن خَلِّكان، والذهبي، وابن كثير؛ وخطَّأ الحفاظ قول الخليلي،

وبعد عُمرٍ حافل بالعلم والعمل توفي الإمام أبو عيسى الترمذي عن عمر ناهز فيه السبعين، تاركا من خلفه مؤلفات نافعة، وعلماً غزيراً، ولم يزل العلماء يأخذون منه، وينتفعون به، على طول الأيام والعصور.

---

[١]- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين بن عثمان الذهبي (٦٧٨/٣).

[٢]- تهذيب التهذيب (٣٨٨/٩).

[٣]- مقال بعنوان" تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي"، مشهور بن مرزوق الحرازي.

[٤]- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل القزويني (٩٠٥/٣).

[٥]- فضائل الكتاب الجامع (ص٤٠)، تهذيب الكمال (٢٥٢/٢٦).

المبحث الثاني : التعريف بجامع الإمام الترمذي.

* المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب وبيان مكانته بين كتب السنة.

تحقيق اسم الكتاب:

عُرف كتاب الترمذي بعدة أسماء تداولها أهل العلم بينهم، وهذا راجع إلى تعدد نسخ الكتاب، وطبعاته على مرّ العصور ممّا جعل من بعض الأسماء تُخرج الكتاب عن مقصوده الأصلي، ولا تعبّر بشكل واضح عن مضمونه الذي أراده مؤلِّفه، الأمر الذي استدعى بعض المعاصرين لتحرير اسم الكتاب وذِكر أرجح أسمائه كما فعل الشيخ أبو غدة وغيره[١]، والأسماء التي أُطلقت على كتاب الترمذي هي:

- **"الجامع"**:

وهو أشهرها وممن سّماه بذلك: الذهبي[٢]، وابن كثير[٣]، والحافظ ابن حجر[٤]، وغيرهم من العلماء.

والجامع: هو الكتاب الذي يوجد فيه من الحديث جميع أنواع العلم المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرِّقاق، والآداب،وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب، وغير ذلك[٥].

- **"الجامع الكبير"**:

وهو أشهر عنوان مدونً على النسخ المخطوطة التي برواية أبي الفتح الكَروخي.

وممن سمّاه به الوادي آشي[٦] ،والمجاري[٧] ، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني من أسماء "الجامع"[٨].

- **"المسند الجامع"**:

وممّن سمّاه بذلك الإسعردي[٩].

---

[١]- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

[٢]- سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).

[٣]- البداية والنهاية (٦٤٧/١٤).

[٤]- المعجم المفهرس، لأحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني(ص٣١).

[٥]- انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لجعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (ص٤٢).

[٦]- البرنامج (ص١٩٥).

[٧]- المصدر السابق (ص١١١).

[٨]- الرسالة المستطرفة (ص١١).

[٩]- فضائل كتاب الجامع (ص٣٨).

- **"الصحيح":**

وممن أطلق عليه اسم الصحيح: ابن النديم[١]، وابن الأثير[٢]، وياقوت[٣]، وقد انتقد أهل العلم إطلاق الصحيح على "جامع الترمذي"، وبقية السنن الأربعة.

قال ابن الصلاح: "هذا تساهل لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً، ونحو ذلك من أوصاف الضعيف"[٤].

- **"السنن":**

وممن سماه به عبدالحق بن عطية[٥]، وذكره محمد بن جعفر الكَتاني في أسماء "الجامع"[٦].

ويُعنى بـ"السنن": الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيءٌ من الموقوف[٧].

- **"الجامع الكبير المختصر في السنن المسندة":**

وممّن سمّاه بذلك القاسم بن يوسف التّجيبي[٨].

- **"الجامع المختصر من السّنن عن رسول الله ﷺ ، ومعرفةِ الصحيح والمعلول، وما عليه العمل":**

نص على هذا العنوان ابنُ خير الإشبيلي[٩]، وهو مدوَّن على نسختين من نسخ الجامع ، وهذا وهذا العنوان هو أرجح أسماء الجامع، وقد جزم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بأنه العنوان الذي أراده المؤلف لكتابه، وذلك لتطابقه مع مضمون الكتاب ومحتواه ممّا يجعله متميزا عن بقية كتب السنن، وكأن المصنف قد ذكر سبب تأليف الكتاب من خلال عنوانه ، فإن سبب تأليفه للكتاب هو جمع

---

[١]- فهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد المعروف بابن النديم (ص٢٨٩).

[٢]- جامع الأصول (١٩٣/١).

[٣]- معجم البلدان، لياقوت الحموي(٢٧/٢).

[٤]- معرفة أنواع علوم الحديث- مقدمة ابن الصلاح-، لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو المعروف بابن الصلاح (ص٣٦).

[٥]- الفهرست (ص٧٠).

[٦]- الرسالة المستطرفة (ص١١).

[٧]- المصدر السابق (ص٣٢).

[٨]- البرنامج (ص٩٩).

[٩]- فهرست، لابن خير الإشبيلي (ص١١٧).

الأدلة التي استدل بها الفقهاء من الأحاديث و الآثار فيتكلّم عليها ويكشف عن عللها ويبين حالها من حيث الصّحة و السّقم[١].

وهذا العنوان شرح لمضمون كتاب أبي عيسى فإنه "جامع"، وذلك لأنه احتوى على جميع الأبواب التي تتكوّن منها الكتب الجوامع، وهو"مختصر" لتصريح المصنف نفسه بهذا الأسلوب في كتابه "العلل الصغير"[٢].

مكانة كتاب الجامع بين كتب السنّة:

لقد حلَّ كتاب الجامع في منزلة عالية عند أهل العلم، فذكروا فيه من جميل المدح و عظيم الوصف ما يُعلي من شأنه، ويدلّ على رفيع قدره عندهم.

- يقول الحافظ أبو الفضل بن طاهر: "سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى وكتابه فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأن كتابَي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالم، وكتاب أبي عيسى يَصِلُ إلى فائدتِهِ كلُّ أحد من الناس"[٣].

- وقال الحافظ ابن عبد البر: " ثلاثة كتب مختصرة في معناها، أُوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، و"الأحكام في القرآن" لابن بُكير، و"مختصر ابن عبد الحكم"[٤].

فإنَّ أهل العلم اعتمدوا على كتاب الترمذي واعتبروه أحد الأصول الخمسة، أو الستّة التي اهتموا بها روايةً وتدريساً وشرحاً.

- وقال المباركفوري: "يُفهم من رموز "التقريب"، و"تهذيب التهذيب"، و"الخلاصة"، و"تذكرة الحفاظ" أن رتبة "جامع الترمذي" بعد "سنن أبي داود"، وقبل "سنن النسائي"، فإن أصحاب هذه الكتب يكتبون (د، ت، س)، مشيرين إلى "سنن أبي داود"، و"جامع الترمذي"، و"سنن النسائي"[٥].

---

[١]- انظر: مقدمة تحقيق سنن الترمذي، للدكتور بشار عوّاد (٠٧/١).

[٢]- الجامع (٧٦٣/٥).

[٣]- فضائل الكتاب الجامع (ص٣٣).

[٤]- الفهرست (ص١٠٠) .

[٥]- مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ص٣٦٤).

وأمّا تقديم الصحيحين على "جامع" الترمذي، فأمر لا إشكال فيه لتقدُّم مؤلِّفيهما، ومكانة كتابَيهما، الذين هما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله عز وجل وإجماع الأمة على ذلك إلا من شذ من المخالفين.

وأما تقديم العلماء كالحازمي وابن حجر و الذهبي لـ"سنن لأبي داود"، على "جامع" أبي عيسى الترمذي فلأمور:

١. تقدُّم وفاة أبي داود (ت٢٧٥هـ) على الترمذي (ت٢٧٩هـ).
٢. اعتناء أبي داود في "سننه" عناية تفوق عناية الترمذي بأحاديث الأحكام.
٣. قلّة الأحاديث شديدة الضعف عند أبي داود بينما تكثر عند الترمذي.[١]

[١]- الأحاديث الحسان الغرائب (ص٤٢).

* المطلب الثاني : منهج الترمذي في كتابه السنن:

صنَّف الإمام أبو عيسى الترمذي كتابه "الجامع" ورتّبه على الأبواب، وجعله جامعاً مشتملاً على أحاديث الأحكام والعقائد، والآداب، والتفسير، والفضائل، والمناقب وجرت عادته في كتابه أن يسير على المنهج الآتي:

١. أنه يُعنون لكتب الجامع بقوله "أبواب الطهارة"، و "أبواب الصلاة" ونحو ذلك.

٢. يترجم كل باب على حدة، بحسب معاني وأحكام الأحاديث التي يذكرها في الباب، وكثيراً ما يُعنون بنص حديث يورده في ذلك الباب.

٣. يورد أحاديث الباب بأسانيده، مراعياً الاختصار في عدد الأحاديث التي يذكرها في الباب، فقد لا يكون في الباب إلا الحديث أو الحديثان، فيكثر عنده لذلك التبويب، الذي يفيد في تجلية فقه الحديث.

٤. بعد ذكره لحديث الباب، يُشير إلى ما ورد في الباب من أحاديث لها تعلُّق بترجمة الباب، سواء كانت شواهد للفظ الحديث، أو معناه، أو نحو ذلك.

٥. يحكم على حديث الباب بما يراه لائقاً بحاله من صحة، أو حسن، أو غرابة، أو بأحد الأحكام المركبة من هذه المصطلحات أو بعضها.

٦. يُبيِّن الإمام الترمذي عند حكمه على الحديث في الغالب جانب التفرّد في رواية الحديث المذكور في الباب، ونوع تفرده، ومن تفرد به من الرواة.

٧. كما يعتني ببيان علل الأحاديث إن وُجدت فيها علة، فيُفيض حيناً في بيان وجه التعليل، ويختصر أحياناً، مقتصراً على الإشارة إليها دون تفصيل.

٨. يذكر بعد حكمه على الحديث مذاهب أهل العلم من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم من الأئمة، وآرائهم في مسائل الباب على وجه مختصر جامعاً في ذلك بين الفقه والحديث، والرأي والأثر.[١]

شرط الإمام الترمذي:

وأمّا عن شرط الإمام الترمذي، فيرى الحافظ أبو بكر الحازمي أن كتاب "الجامع" للإمام الترمذي قد خُرِّجَ فيه لجميع الطبقات الخمس: طبقةٍ من اجتمع فيهم الحفظ والإتقان مع الملازمة،

[١] – الأحاديث الحسان الغرائب (ص٤٣).

وطبقةِ من كانوا أهل حفظ وإتقان فقط دون ملازمة وممارسة كأهل الطبقة الأولى، وطبقةِ من اتصفوا بالملازمة إلا أنهم لم يسلموا من القدح فيهم، أو في بعض مروياتهم، وطبقةِ نحوهم إلا أنهم قليلوا الممارسة لحديث من يروون عنه، وطبقةِ المجهولين والهلكى الذين لا يجوز إخراج حديثهم إلى على سبيل الاعتبار، وامتاز الإمام الترمذي عن أبي داود، والنسائي ببيانه حال الأحاديث الضعيفة والواهية، وأنه لا يسكت عنها[١].

ما انتُقِد على الإمام الترمذي:

وأكثر من اعتنى بطريقة الإمام الترمذي في الحكم على الأحاديث من حيث التساهل و التشدّد الحافظ الذهبي، فقد تبعه في مواطن كثيرة من كتبه ببيان منهجه في ذلك فقال – رحمه الله تعالى –:

"في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل"[٢].

وقال أيضاً: "جامعه قاضٍ له بإمامتِه، وحفظِه، وفِقْهِهِ، ولكن يَتَرَخَّصَ في قبول الأحاديث، ولا يُشدِّد، ونَفَسُهُ في التَّضعيفِ رَخْوٌ"[٣].

وقال أيضاً: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي؛ لإخراجه حديث المصلوب والكلبي"[٤].

---

[١]– الأحاديث الحسان الغرائب (ص ٤٥).

[٢]– سير أعلام النبلاء (٢٧٤/١٣).

[٣]– المصدر السابق (٢٧٦/١٣).

[٤]– تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٧١/١).

* المطلب الثالث : جهود العلماء في خدمة كتاب الجامع

اعتنى العلماء قديما وحديثا بالجامع رواية وتحقيقا وشرحا وتدريسا فلقد أولوه عناية فائقة لما احتواه من علوم جمّة وفوائد نفيسة جعلت منه أصلا متينا يرجع إليه لمعرفة أحكام الدين.

أشهر رواة الكتاب:

١. محمد بن أحمد بن محبوب بن فُضيل المَحْبُوبي المروزي.
٢. أبو سعيد الهيثم بن كُليب بن سُريج الشاشي صاحب "المسند".
٣. أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرَّاب الهروي.
٤. أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي.
٥. أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد الأسلمي، القطان، الفارسي نزيل نيسابور.
٦. أبو حامد أحمد بن عبدالله المروزي التاجر.
٧. أبو الحسن علي بن عمر بن التقي السمرقندي الوَذاري.
٨. نصر بن محمد بن سَبْرة الشِّيرَكَشي.

الكتب التي اعتنت بالجامع:

وأما عن شروح الجامع فهي كثيرة متداولة، فقد اعتنى بشرحه جملة من أجلّة العلماء قديما وحديثاً ،ومن بين تلك الشروح:

- "**عارضة الأحوذي شرح كتاب الترمذي**"، للحافظ أبي بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ).
- "**قوت المغتذي على جامع الترمذي**"، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).
- "**تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**"، للعلامة عبدالرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ).
- "**الكوكب الدري على جامع الترمذي**"، لرشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ).
- "**معارف السنن**"، لمحمد يوسف بن محمد زكريا البنوري (ت١٣٩٧هـ).
- "**مختصر الأحكام**"، وهو مستخرج الحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣١٢هـ).
- "**فضائل الكتاب الجامع**"، للحافظ أبي القاسم عُبيد بن محمد الإسعردي(ت٦٩٢هـ).
- "**كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب**"، للدكتور محمد حبيب الله مختار ولم يتمّه.

وأما الدراسات المعاصرة فكثيرة منها:

- "**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**"، للدكتور نور الدين عتر، تطرق فيها المصنف إلى الجوانب العلمية الحديثية في منهج الترمذي ومسلم ومقارنتها، مع بيان الفروق بين المنهجين.
- "**تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**"، للشيخ عبد الفتاح أبي غدة، وهي رسالة مختصرة عرض فيها المؤلف أقوال العلماء في تسمية الكتاب على مر التاريخ.
- "**تراث الترمذي العلمي**"، للدكتور أكرم العمري وهي دراسة تناولت كتب الترمذي بالعدِّ والتوثيق والنسخ والشروح والتعليقات وما نقل منها إلينا وما لم ينقل.
- " **الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة**"، للدكتور عبد الرحمن بن صالح محي الدين.
- "**الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع**"، للدكتور عداب الحمش، تناول فيها الكاتب جوانب نظرية نقدية كثيرة مع تطبيقاتها في الجامع.
- "**المدخل إلى جامع الترمذي**"، للدكتور الطاهر الأزهر خذيري، تكلّم فيها بشكل مختصر عن حياة الترمذي ومنهجه في كتابه السنن.
- "**نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب** "، حسن الوائلي، خرّج فيها الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله وفي الباب.
- " **منهج الحافظ الترمذي في الجرح والتعديل دراسة تطبيقية في جامعه**"، للدكتور عبد الرزاق بن خليفة الشايجي، وبيّن فيها منهج الترمذي في كلامه على الرواة جرحا وتعديلا.
- "**المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للامام الترمذي دراسة حديثية نقدية**"، لموسى الأندلوسي، درس فيها الأحاديث التي في أسانيدها رواة متروكين، وبين حالهم وأقوال أهل العلم فيهم مع بيان درجة الأحاديث التي رووها.

وغيرها كثير من البحوث والرسائل الجامعية التي تطرقت لكتاب الترمذي من عدة نواحي علمية، فإن دلّنا هذا على شيء، فإنّ أهم ما يدلنا عليه هو عظم كتاب الترمذي في نفوس الباحثين والعلماء فهو كتاب حديث جدير بالعناية من قبل كل من له أهلية للعلم والفهم.

الفصل الثانى: تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد وأحكامهما.

المبحث الأول: تعريف الاعتبار والشواهد و المتابعات.

المطلب الأول: تعريف الاعتبار لغة واصطلاحا.

المطلب الثانى: تعريف المتابعات لغة واصطلاحا.

المطلب الثالث: تعريف الشواهد لغة واصطلاحا.

المبحث الثانى: أحكام المتابعات والشواهد.

المطلب الأول: أقسام المتابعات والشواهد.

المطلب الثانى: شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد.

المطلب الثالث: فوائد وأهمية الاعتبار والمتابعات و الشواهد.

المبحث الأول: تعريف الاعتبار والشواهد والمتابعات

* المطلب الأول : تعريف الاعتبار لغة واصطلاحا

لما كان علم الحديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً، وأحوال الروايات تصحيحاً وتعليلاً، وكان السبيل إلى إدراك ذلك، اعتبار الروايات وعرض بعضها على بعض، ليظهر ما فيها من اتِّفاقٍ، أو اختلافٍ أو تفردٍ، فيُعامل كلٌّ حديث بحسبه.

عُلم أن ذلك لا يتحقق إلا بكثرة البحث والتفتيش عن الأسانيد والروايات في بطون الكتب، وصدور الرجال، من هنا كان للاعتبار عند المحدّثين أهميته البالغة وضرورته القصوى، إذ لا معدل عن ذلك لمن رام سداد الطَّريق وسواء السبيل في سلوك هذه الجادة.

هذا ما يحتّم علينا هنا بيان معنى هذه المصطلحات في اللّغة والاصطلاح وفق ما جرى عليه المحدثون.

الاعتبار لغةً: قال ابن فارس: "افتعال (عبر) العين والباء والراء أصلٌ صحيح واحدٌ يدلُّ على النفوذ والمضيِّ في الشيء"[١].

فهو دال على إمعان النظر في الأمور والتفرس فيها، ليعرف بها أشياء أخر من جنسها.

اصطلاحا: وأما تعريفه من الناحية الاصطلاحية ففيه عدة تعريفات نذكر منها:

١. عرفه السّخاويُّ أنه "التفتيش"[٢]، وهذا التعريف عليه بعض المؤاخذات منها:

٢. أنه أقرب للمعنى اللغوي منه للمعنى الاصطلاحي.

٣. أيضا من المتقرر في علم المنطق أن الحدود يشترط أن تكون جامعة مانعة، فهذا التعريف يبقى فيه نوع قصور في العبارة فلا يُدرى أين يفتش، وعلى ماذا يفتش.

غير أن صنيع كثير من العلماء كابن الصلاح كما في كتابه "معرفة أنواع الحديث"[٣]، والسخاوي والسيوطي وغيرهم أنهم يكتفون بالمثال تعريفا للاعتبار.

ومن أحسن التعاريف تعريف ابن حجر قال:" واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء، لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو: الاعتبار"[٤].

---

[١]- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكيا (٢٠٧/٤).

[٢]- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ص٧٢).

[٣]- مقدمة ابن الصلاح (ص٨٣).

[٤]- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ص٧٥).

فمعناه يدور حول البحث والنظر في طرق الأحاديث والمرويات من خلال كتب الرواية المسندة، ليتوصل بذلك إلى معرفة الحديث أتفرد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف أم لا؟.

ونستفيد مما سبق أمورا وهي:

١. أن الاعتبار هو الطريق الموصل إلى معرفة المتابعات والشواهد والكشف عنهما.

وبهذا يتضح أن الاعتبار ليس قسيما لهما، كما قال ابن حجر لما اعترض على ابن الصلاح حين أورد في مقدمته عنوانا فقال:" معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد"[١].

قال ابن حجر معلقا عليه:" قلت: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد وليس كذلك، بل الاعتبار هو: الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد"[٢].

وحاصل الفرق بين الاعتبار من جهة والمتابعات والشواهد من جهة أخرى، كالفرق بين الوسيلة والمقصد، فالاعتبار وسيلة والمتابعات والشواهد مقصد.

٢. وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فالمعنى اللغوي دال على إمعان النظر في الشيء والتفرس فيه، وكذلك من حيث الاصطلاح المعتَبِر يُمعن النظر في كتب الرواية ويتفرس فيها لمعرفة المتابعات والشواهد الصالحة للحديث.

٣. أن الاعتبار تتبع، والتتبع جمع، وكشف، وتفتيش، يتضمن طلب معرفة يُحتاج إليها للوصول إلى المقصود.

٤. أن هذا التَّتبُّع متوجِّه إلى طرق الحديث، وهي الأسانيد التي رُوي بها، مع ملاحظة ألفاظِه أيضا، لارتباطِها بالمراد الملتمس.

٥. أن محل ومظان وجود الاعتبارات الجوامع، والمسانيد، والأجزاء، وباختصار كتب الرواية المسندة، واقتصرنا على المذكورات لشهرتها.

---

[١]- المقدمة (ص٨٢).

[٢]- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر (٦٨١/٢).

* **المطلب الثاني : تعريف المتابعات لغة واصطلاحا.**

لغة: قال ابن منظور: "تابع بين الأمور متابعة وتِباعا: واتر ووالى، وتابعته على كذا متابعة وتباعا، والتباع: الولاء، وتتابعت الأشياء: تبع بعضها بعضا، وتابعه على الأمر: أسعده عليه"[١].

وقال ابن فارس :"مادة (ت ب ع) وهو أصل دال على التلو والقفو"[٢].

أما في الاصطلاح:

تتابع المصنِّفون في كتبهم على بيان حقيقة المتابعة بضرب المثال، كما فعل ابن الصلاح في"المقدمة"، والسخاوي في"فتح المغيث"و"التوضيح الأبهر"، وابن حجر في"نزهة النظر" وغيرهم كثير – واقتصرنا على ذكر هؤلاء لشهرتهم – دون الاشتغال بوضع حد صناعي يميز حقيقتها.

ولا شك أن التعريف بالمثال– الرسم– هو أحد مسالك تمييز حقائق الأشياء عند المناطِقة، إلا أنه دون التعريف بالحد، والذي يظهر أن السبب في عدم وضع حد للمتابعات عند المحدِّثين، هو كونها معروفة عندهم استعمالا وتطبيقا، لهذا اكتفوا فيها بذكر المثال واستغناءً به عن التكلف في وضع تعريف لها؛ وأقرب ما وجدنا من التعاريف لكلام أهل الفن ما عرفها به:

– الكافيجي في "المختصر" قال: "هو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثا واحدا"[٣].

لكن فيه توسع لقوله "الطبقة" فلو قال عن شيخ واحد لقارب المعنى المراد عندهم.

– والزركشي قال:" المتابعة أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ ولهذا سمي متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية"[٤].

فنستفيد مما سبق أمورا:.

١. أن عبارات المحدثين في تعريف المتابعات تدور حور معنى ظاهر وهو: أن يوافق الراوي راو آخر فرد في رواية الحديث عن شيخه أو من فوقه دون الصحابي.

٢. مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي، وتتبين في وجود معنى القفو والإتِّباع، فكأن أحد الراويين قفا الآخر وتابعه في رواية حديثه عن الشيخ.

---

[١]– لسان العرب، لمحمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (٢٩/٨).

[٢]– مقاييس اللغة (٣٦٢/١).

[٣]– المختصر في علم الأثر، لمحمد بن سليمان بن سعد أبو عبد الله الكافيجي (ص١٤٣).

[٤]– النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي (١٧٠/٢).

٣. أغلب من حد المتابعات إنما حدها بالمثال، ولعل السبب يرجع إلى ظهور معناها ووضوحه.

٤. أن المتابعة تكون للراوي الذي تفرد بالحديث كما قال ابن حجر:

"وما تقدم ذكره من الفرد النسبي إن وجد بعد ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع"[١].

[١]- نزهة النظر (ص٧٣).

* المطلب الثالث : تعريف الشواهد لغة واصطلاحا.

لغة: قال ابن فارس:"(ش هـ د) أصل يدل على حضور وعلم وإعلام"[١].

وقال ابن منظور:"شهد له بكذا أي أدى ما عنده من الشهادة، قال ابن سِيدَه: الشاهد العالم الذي يبين ما علمه"[٢].

وأما في الاصطلاح:

- عرَّفه طاهر الجزائري :"متن يروى عن صحابي آخر يشبه متن الحديث الفرد"[٣].
- وقال ابن حجر: "وإن وُجد متن يُروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشاهد"[٤].

ووجه الصِّلة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للشاهد: أن الشَّهادة إخبار، وكل واحد من الصَّحابيين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر فصحَّ كون أحدهما شاهدا للآخر.

وهاهنا تنبيه:

وقع خلاف بين العلماء في إطلاق المتابعات على الشواهد والعكس، ومن خلال ما مر من التعاريف سنحاول بيان الفرق بين المتابعات والشواهد كما يلي:

١. الشاهد يقع فيه الاختلاف في الصحابي الذي روى الحديث من غير النظر لأمر آخر، وهذا القول هو قول جمهور العلماء.

٢. ومن العلماء من فرق بين الشاهد والمتابعة بوجه آخر، فجعل ما كان باللفظ متابعة سواء اتحد الصحابي أو اختلف، وما كان بالمعنى فشاهد سواء من صحابي واحد أو من اثنين فأكثر[٥].

٣. ومن العلماء من لم يشترط اتحاد الصحابي بل قال: الشاهد أعم من المتابعة، يعني أن الشاهد يكون باللفظ وبالمعنى، ولا تكون المتابعة إلا باللفظ، فيصح تسمية المتابعة شاهدا ولا يسمى الشاهد متابعة إلا إذا كان باللفظ.

---

[١]- مقاييس اللغة (٣/٢٢١).

[٢]- لسان العرب (٣/٢٣٩).

[٣]- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن موهب بن أحمد الجزائري (١/٤٩٣).

[٤]- نزهة النظر (ص٧٥).

[٥]- المصدر السابق (ص٧٥).

وهو ظاهر كلام الشيخ طاهر الجزائري كما قال:"يسمى حديث الذي شارك الراوي فيه تابعا وقد يسمى شاهدا وأما الشاهد فلا يسمى تابعا، وقال بعضهم إن التابع يختص بما كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم غيره، والشاهد يختص بما كان بالمعنى كذلك، وقال الجمهور ما أتى عن ذلك الصحابي فتابع وما أتى عن صحابي آخر فشاهد"[١].

لما عرَفنا الفرق بين الشاهد والمتابعة على ما تقدم من أقوال العلماء، وأن الذي عليه الجمهور هو التفريق بينهما بالصحابي، وباللفظ عند البعض فهل يطلق أحدهما على الآخر؟ فيه قولان للعلماء:

القول الأول: جواز ذلك مطلقا، كما قال الحافظ في شرح النخبة :"وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل" وأقر هذا السخاوي والسيوطي[٢].

وزاد الحافظ ابن حجر: أن إطلاق الشاهد على المتابعة قليل[٣]، ومفاد ذلك أن هذا موجود في كلام العلماء واستعمالاتهم وإن كان قليلا.

القول الثاني: التفصيل وهو أنه إذا كانت المتابعة قاصرة– على ما يأتي بيانه – أو الشاهد باللفظ فيجوز إطلاق أحدهما على الآخر، وأما إذا كانت المتابعة تامة أو الشاهد بالمعنى فلا يطلق أحدهما على الآخر، وإليه ذهب الصنعاني[٤].

والذي يظهر أن الخطب في هذا الخلاف سهل كما قال ابن حجر:" والأمر في هذا سهل"[٥]، سهل"[٥]، لأن المقصود حاصل بكل من القولين وهو التقوية فلا ينتج عنه كبير فائدة.

---

[١]– توجيه النظر (٤٩٤/١).

[٢]– انظر: نزهة النظر (ص٧٥)، فتح المغيث (٢٥٧/١)، تدريب الراوي (٢٤٣/١).

[٣]– انظر: النكت (٦٨٢/٢).

[٤]– توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني (١١/٢).

[٥]– نزهة النظر (ص٧٥).

المبحث الثاني: أحكام المتابعات والشواهد

* المطلب الأول : أقسام المتابعات والشواهد:

تقدم معنا في المبحث السابق حدود كل من الاعتبار والمتابعات والشواهد، وأن الاعتبار هو الطريق الموصل إلى المتابعات والشواهد، وهذا التصور المحيط بمفردات الاعتبار يفضي إلى تقسيم الاعتبار إلى قسمين : اعتبار بالمتابعات، واعتبار بالشواهد، وبقي أن نعرف بعض أحكام المتابعات والشواهد حتى نسلم من الزلل والخطأ والخلط في المفاهيم؛ فالمتابعات قد تقسم باعتبارين:

باعتبار طبقة المتابِع وباعتبار نوع المتابَعة؛ فأما الاعتبار الأول ينقسم إلى قسمين[١]:

١. المتابعة التامة، وهي التي حصلت للراوي نفسه بمشاركة غيره معه في شيخه[٢].

ولعل سبب تسميتها بالتامة هو: متابعة الراوي ومشاركته في جميع ما روى من الإسناد والمتن.

قال الإمام السَّخاوي مشيرا إلى ذلك: وهي – المتابعة التامة – إن اتفقا في رجال السند كلهم[٣].

وحقيقتها أن يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظن التفرد عنه، بحيث يكون ملتقى للأسانيد، فإذا روى راو عن شيخ، ثم وُجد راو آخر عن الشيخ نفسه بإسناده ومتنه فهي المتابعة التامة.

٢. المتابعة القاصرة أو الناقصة: وهي المتابعة التي تحصل للراوي في شيخ شيخه أو من فوقه مع اتحاد الصحابي[٤].

وقد تكون سبب التسمية قصور المتابعة عن المشاركة في جميع رجال السند.

قال الإمام السخاوي:" أو شورك من فوق شيخه إلى آخر السند واحدًا واحدًا حتى الصحابي، فهذا تابع ولكنه في ذلك قاصر عن مشاركته هو"[٥].

وأما الاعتبار الثاني: فباعتبار نوع المتابَعة وهو على قسمين أيضا:

١. متابعة موافقة: وحقيقتها الاتفاق في المتابعة التامة أو القاصرة على إسناد الحديث ومتنه، فلا يقع فيها اختلاف بين الرواة.

---

[١]- انظر: المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، لصالح بن عبد الله بن حمد العصيمي (ص٤٩).

[٢]- انظر: نزهة النظر (ص٧٤)، وفتح المغيث (٢٥٦/١).

[٣]- انظر: فتح المغيث (٢٥٦/١) بتصرف.

[٤]- انظر: نزهة النظر(ص٧٤)، وفتح المغيث (٢٥٦/١).

[٥]- فتح المغيث (٢٥٦/١).

٢. متابعة مخالفة: وهي وقوع الاختلاف بين الرواة عن الشيخ الذي ظن التفرد عنه أو من فوقه في متن الحديث وسنده أو أحدهما.

ثم إن المتابعة بنوعيها قد تكون في المتن أو في الإسناد أو فيهما معا، وكذلك قد تكون تارة باللفظ والمعنى معا، أو بالمعنى فقط، وكذلك فإن هذه المتابعات مراتب متفاوتة بحسب قربها من الراوي المتابَع وبُعدها منه، فما كان أقرب كان أولى وأقوى كما نص على هذا الإمام السَّخاوي:" وكلما بَعُد فيه المتابِع كان أنقص"[١].

وأما الشواهد فهي على قسمين؛ شاهد باللفظ، وشاهد بالمعنى كما نص على ذلك الأئمة كابن حجر والطاهر الجزائري فبقي أن نعرف معنى القسمين:

١. الشاهد باللفظ: اتفاق لفظ الحديثين وضمنيا سيتفق المعنى أيضا مع اختلاف الصحابي.

٢. الشاهد بالمعنى: اتفاق معنى الحديثين مع اختلاف اللفظ والصحابي وهذا الغالب.

ولعله يمكن قياس الشواهد على المتابعات في تفاوت درجاتها، فما كان باللفظ والمعنى يكون أقوى، وتتفاوت درجاته بحسب قوة المطابقة بين اللفظين، ويليه ما كان بالمعنى فقط دون اللفظ، لكننا لم نجد حسب بحثنا أحدا صرح بذلك.

وعليه فالفرق بين المتابعات والشواهد ظاهر فالمتابعة تختص بالطرق التي يكون اجتماعها في الصحابي الواحد من غير نظر لاتفاق اللفظ أو اختلافه ما دام المعنى متفق؛وأما الشاهد يختص فيما روي عن صحابي آخر غير صحابي الحديث الأول، سواء وافق لفظه أو معناه.

---

[١]- نفس المصدر السابق (٢٥٦/١).

* المطلب الثاني : شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد

لما كان المقصود من المتابعات والشواهد التقوية، فإن المحدثين وضعوا لها شروطا تنبني عليها، وتنضبط بها كما سنبَيِّنها هنا.

١. **شرط الاعتبار**: أن تكون العواضد المطلوبة تتبعها في حديث ما ملتمسة في دائرة الرواية أسانيدها ومتونها، دون التفات إلى غيرها، فالعمدة في هذا الباب تعدد الطرق، واختلاف المخارج.

وفي هذا المعنى يقول د. مرتضي الزين أحمد: قال الحافظ ابن حجر:" إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة"، ولا يكفي تعدد الطرق وحدها، بل لا بد من النظر في مرتبة المتابِع والمتابَع؛ ولا يصِحُّ تتبع العواضد خارج هذه الدائرة، فلا يقوى الحديث ولا يرتقي بالمنامات والرؤى، والذوق، والقياس، ومطابقة الواقع، أو عن طريق الكشف الصوفي، أو باستدلال المجتهد به، ولا ما فوقها كالقرآن والإجماع؛ لأن هذه العواضد ليست من طرق النقل الخاص عن النبي ﷺ؛ ولو كان ذلك يصحح الحديث ويقويه للزم من اعتماد هذا المنهج تصحيح الأحاديث الضعيفة التي في أسانيدها الضعفاء والمتروكين والكذابين[١].

لكن قد تفيد بعض تلك المذكورات في تعضيد الحديث من جهة فقهه ودرايته، كما تقرر عند الفقهاء والأصوليين؛ مع القطع بأن ذلك لا يجدي شيئا في قَبوله نقلاً؛ فرُبَّ حديث ضعيف انعقد الإجماع على معناه وجرى العمل عليه وفق مقتضاه، غير أن ذلك لا يقوي ثبوته عن النبي ﷺ، ولا يفيد ثبوت النقل عنه.

٢. وأما **شروط المتابعات والشواهد** فيمكن أن نقسمها قسمين:

أ- شروط مشتركة متفق عليها: وهي ثلاثة شروط على الإجمال كما نص عليها الإمام الترمذي في كتابه العلل قال:"وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن"، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا. كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك"[٢].

وشرح ابن رجب كلام الترمذي فقال:" وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

---

[١]- انظر: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضي الزين أحمد (ص ١٩).

[٢]- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٥٧٣/٢).

فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لايكون شاذاً، والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يرويَ الثقاتُ عن النبي ﷺ خلافه، وبشرط أن يُروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد"[١].

وعليه فشروطها ثلاثة:

- ألا يكون الضعف شديدا: أي أن يكون راوي المتابعة ثقة أو ضعيفا يصلح حديثه للإخبار، وكونه ثقة مما لا خلاف فيه أن يورد، أما الضعيف فإنما يورد حديثه لحصول القوة بمجموع رواية الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضا، فيخرج الحديث الموضوع والضعيف جدا.
- ألا يكون الحديث شاذا، فإطلاق الشذوذ عليه ينافي وجود المتابعة أو نفعها له، ويؤكد الخطأ فأخرج مخالفة المقبول لمن هو أرجح منه، ومخالفة الضعيف للمقبول من باب أولى.
- أن يروى من غير وجه، وهذه إشارة إلى المتابعات والشواهد[٢].

ولا بد عند إرادة تقوية الحديث أن يكون بغير الإسناد الأول، أي أن لا يكون فيه كذابا ولا شديد الضعف، وظاهر كلام الترمذي، أنه لا يشترط رفعه لقوله" ويروى من غير وجه" فيحتمل عن النبي ﷺ، ويحتمل عن غير النبي ﷺ فيدخل فيه حتى الموقوف وهذه الشروط كما لابد أن تتوفر في المتابَع فكذلك المتابِع أو الشاهد[٣].

قال الشيخ الألباني:" و من شروط الشواهد أن لا يشتد ضعفها، و إلاَّ لم يتقوَّ الحديث بها كما قرَّره العلماء في علم مصطلح الحديث"[٤].

وقال السيوطي:" وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام قال بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور سيِّء الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن"[٥].

---

[١]- شرح العلل (٦٠٦/٢).

[٢]- انظر: تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين، لمحمد بن عمر بن سالم بازمول (ص١١).

[٣]- انظر: تقوية الحديث (ص١١).

[٤]- السلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني (١٨٥/٤).

[٥]- تدريب الراوي (١٧٧/١).

قال الشيخ بازمول:" أقول وهذا الكلام يفيد أن تعدد طرق الحديث الضعيف يقويه مطلقا، سواءً كانت درجة الضعيف في محل الاعتبار أم لا؛ أن التقوية الناشئة من تعدد الحديث الضعيف الذي ليس في مرتبة الاعتبار ترقيه من مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى درجة الضعيف الذي يجوز العمل به في بعض الأحوال"[١].

وقد أنكر تقوية الحديث الضعيف بالضعيف ابن حزم وخالف الجمهور في ذلك، ولكن تعقبه العلماء، ومن أحسن من رد هذه الدعوى الزركشي فقال:

" وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا، وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألاَ ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة"[٢].

ب- **شروط خاصة بالمتابعات** وهي نوعان:

- شرط إسنادي: وينظر فيه من جهتين:

- جهة الصحابي: فلا بد من اتحاد الصحابي.
- جهة المتابِع: وهذا فيه خلاف بين العلماء في هذا الشرط على قولين:

الأول: أنه لا يقبل إذا كان دونه فلا يتقوى به قال ابن حجر:" الثاني لا يخلو المتابِع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته"[٣].

وقال أيضا:" ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر؛ أي كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، و كذا المستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته معه صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم؛ رجح أحد الجانبين من الاحتمالين"[٤].

---

[١]- تقوية الحديث (ص٢٩).

[٢]- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي (٣٢٢/١).

[٣]- النكت لابن حجر (٤٢٠/١).

[٤]- نزهة النظر (ص١٠٥).

الثاني: تقبل هذه المتابعة ويتقوى بها الخبر حتى ولو كانت من أدنى، وهو قول الحافظ العلائي وغيره.

قال العلائي:"وثانيهما أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة، وهذا أمر جليل أيضا ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن"[١].

والظاهر أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يتقوى بما هو أضعف إلا إذا كان مثله أو أعلى منه، لكن إذا كان الحديث ثابتا- صحيحا أو حسنا- ثم أتى من طرق أخرى ضعيفة ضعفا يسيرا فإنه يزداد قوة بهذه الطرق الضعيفة[٢].

وما أحسن كلام الحافظ ابن سيد الناس فيما ضبط به هذا الباب، حيث قال كما نقله عنه الزركشي في النكت: " إما أن يكون الراوي المتابِع مساويا للأول في ضعفه، أو منحطا عنه، أو أعلى منه، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئا، وأما مع المساواة فقد تقوى، ولكنها قوة لا تخرجه عن رتبة الضعيف، بل الضعيف يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابَع، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول، إن أفادت متابعته ما دفع شبهة الضعيف عن طريق الأول، فلا مانع من القول بأنه يصير حسنا. قلت- أي الزركشي- وهو تفصيل حسن"[٣].

- **شرط متني:** وضابط هذا الشرط:

"أن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه، هو عين الحديث الذي طلبت له المتابعة، ولا يضر التغير اليسير؛ أما إذا كان في معناه بحيث يبعد عن اللفظ المراد، فقد يعل أحدهما الآخر إذ مخرج الحديث صحابي واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يحتمل إلا من رواة ثقات أثبات"[٤].

٣. والشروط الخاصة بالشواهد نوعان:

- "**شرط إسنادي:** وهو اختلاف الصحابي،بأن يكون الحديث المطلوب شاهده مع غيره من رواية صحابيين اثنين، روى أحدهما حديثا، وروى الثاني الحديث الآخر.

---

[١]- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلائي (ص٤١).

[٢]- انظر: مناهج المحدثين (ص ٨٨).

[٣]- النكت، للزركشي (٣٢٢/١).

[٤]- المتابعات والشواهد، لصالح بن عبد الله بن حمد (ص٦٣).

- **وشرط متني**: وهو أن تكون الأحاديث دائرة في فلك واحد، إما باتفاق اللفظ والمعنى جميعا، أو باتفاق المعنى فقط؛ فإذا خرجت الأحاديث عن الباب الذي يطلب لحديث منه شاهد ما فقد افترقت؛ فلا بد من اعتبار اللفظ والمعنى معا أو أحدهما ولا شك أن الاشتراك فيهما معا أقوى من الموافقة لواحد منهما فقط"[١].

والخلاصة من هذا كله أنه لا بد في الشواهد والمتابعات المطلوبة للتقوية أن تكون صالحة للاعتبار، ذلك لأن حصر الشروط والقواعد والقرائن التي يعتني بها أئمة الحديث أثناء تقويتهم للأحاديث، يتطلب استقراء تاما لمؤلفاتهم ومعرفة منهجهم، وليس هناك كتابا مستقلا في فن المصطلح يتحدث عن تلك الأمور، وإنما هي إشارات متفرقة في كتبهم، والبعض الآخر يستخلص من تطبيقاتهم، إذ الشأن كل الشأن في تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد هو من الجهة التطبيقية.

[١]- المصدر السابق (ص٦٣).

* المطلب الثالث : فوائد وأهمية الاعتبار والمتابعات والشواهد

لا شك أن المتابعات والشواهد لها الأثر العظيم، والفضل الجسيم في تنقيح السنة، والحفاظ عليها من كيد أعدائها، وذلك ببيان الصحيح من السقيم من الأحاديث، ومن هنا تعددت فوائدها، وعظُمت أهميتها في علم الحديث ونذكر بعضا من ذلك:

الأهمية:

١. مما يدل على أهمية المتابعات والشواهد أن جل من صنف في أصول الحديث تكلم عليها، كابن الصلاح، وابن حجر، والزركشي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي وغيرهم.

٢. وتظهر أيضا أهمية المتابعات والشواهد من خلال أقوال أئمة هذا الفن وكلامهم في ذلك، وهذه بعض النصوص عنهم كما أوردها الخطيب البغدادي في كتابه قال:

" قال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه.

و قال الإمام أحمد بن حنبل: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا.

وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[١].

وقال الشيخ الألباني:" لا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، ومن المؤسف أن القليل جدا من العلماء من يفعل ذلك ولا سيما المتأخرين منهم، فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقا دون أن يقفوا عليها ويعرفوا ماهية ضعفها"[٢].

٣. وتظهر أيضا أهمية المتابعات والشواهد فيما يتوصل بهما إلى النتائج المحمودة، وأعظم ذلك حفظ السنة عن الخطأ والتحريف، وقد أخذ نقاد الحديث –رحمهم الله– بأهمية المتابعات والشواهد وأن لهما فوائد اقتباسا من قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، فجعل الله عز وجل شهادة المرأة الواحدة على النصف من شهادة الرجل حتى تأتي امرأة أخرى وتتابعها على شهادتها[٣].

---

[١]– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

[٢]– تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ص٣٢).

[٣]– انظر تقوية الحديث (ص١٧).

الفوائد: ومن فوائد المتابعات والشواهد وهي كثيرة نذكر منها ما يلي:

١. التعرف على حال الحديث، كما قال بدر الدين بن جماعة "وهي أمور يتعرفون بها حال الحديث"[١].

٢. تقوية الحديث الضعيف، فمتى نزلت كل طريق منه عن درجة القبول، وأمكن تقوية بعضها ببعض اكتسب الحديث قوة من مجموع ذلك، وانجبار الضعيف بكثرة المتابعات مشهور عند المحدثين كما نقله العلماء.

قال الصنعاني:"والقريب المختلف في قبوله فهو مما ينجبر بالمتابعات والشواهد حتى يصير بهما صحيحا لغيره، وقد عرفنا من طريق مشيخةِ الحديث أن الضعف القريب إذا انجبر بكثرة المتابعات، ارتقى من الضعف إلى القوة حتى يصير صحيحا لغيره؛ وقال النووي وهذا-أي انجبار الضعيف بكثرة المتابعات-مشهور عنهم"[٢].

٣. الوقوف على أصل الحديث، بحيث يعلم أن للحديث أصلا يرجع إليه.

قال الأمير الصنعاني-رحمه الله-:" ومعنى الاعتبار عندهم طلب التوابع والشواهد التي يعرف بها أن للحديث أصلا ويترقى حديث الضعفاء إلى مرتبة الحسن"[٣].وذكر مثل هذا السيوطي وغيره[٤].

٤. أن الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار فينظر هل تفرد به راويه أم لا ؟ ويتحقق عندئذ من التفرد المطلق، وينقسم الحديث إلى مردود منكر أو مقبول.

قال ابن الصلاح-رحمه الله-:" فإن لم يرو أيضا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ، وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر وغير مردود"[٥].

وقال السخَّاوي-رحمه الله-:"وما خلا عن كل ذا-أي المذكور من تابع وشاهد- فهو مفارد أي: أفراد، وينقسم بعد ذلك لقسمي المنكر والشاذ "[٦].

---

[١]- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة (ص٥٩).

[٢]- توضيح الأفكار (١/٣٢٥).

[٣]- المصدر السابق (١/١٩١).

[٤]- أنظر تدريب الراوي (١/٢٣٤).

[٥]- المقدمة (ص٨٤).

[٦]- فتح المغيث (١/٢٥٧).

٥. تكثير طرق الحديث وجمعها في موضع واحد، ليفسر بعضها بعضا سواء في تفسير روايته أو درايته؛ فبسبر الطرق تعرف المخالفة والموافقة، وتعرف علل الأحاديث، إن كان في الإسناد رجل أدخل فيه أو إن كان فيه اختلاف في رفعه و وقفه، أو إن كان فيه تعارض في وصله و إرساله أو كان في الحديث زيادة في متنه تفرد بها أحد الرواة ولم يتابع عليها.

قال الخطيب-رحمه الله تعالى:" كان الإمام أحمد بن حنبل يقول: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا؛ وقال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه."[١].

وكما قال ابن حجر -رحمه الله- في النكت:

"وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته"[٢].

٦. دفع عيب إخراج من اشترط الصحة لراو ضعيف في كتبه بأنه إنما روى له في المتابعات والشواهد، كما اعتذر عن البخاري ومسلم بذلك.

قال الإمام السخاوي —رحمه الله-:

"كما أنه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد، ولذا قال ابن الصلاح: واعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك. ولهذا يقول الدارقطني وغيره: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به، قال النووي في شرح مسلم:وإنما يفعلون هذا-أي إدخال الضعفاء في المتابعات والشواهد- لكون المتابِع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله"[٣].

٧. أنها من أسباب رواية الحديث الضعيف، فيكتب حديثه للاعتبار، وأيضا حتى لا يلتبس مع غيره، ولأجل هذا يتساهلون في رواية الأحاديث الضِّعاف.

قال العلامة جمال الدين القاسمي-رحمه الله تعالى-:" قد يقال لِمَ حدَّث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبنوا ضعفها لئلا يلتبس

---

[١]- الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

[٢]- النكت لابن حجر (٢/٧١٠).

[٣]- فتح المغيث (١/٢٥٧).

في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها، الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ولا يحتج به على انفراده"[١].

٨. تمييز الزيادات فالطريق المشتملة على لفظ زائدلم يرد بغير هذا الإسناد يعرف تفردها به، ويدرس حالها من جهته.

٩. ويفيدان رجحان القوي.

قال السخَّاوي-رحمه الله-:" ويستفاد من ذلك كله-المتابعات والشواهد- التقوية"[٢].

١٠. فائدة المتابعات حتى يُعلم أن الضعيف لم ينفرد به وحده عن الشيخ.

١١. تمييز رواية المختلط، فبتتبع الطرق ربما وجدنا راويا حمل عن الشيخ المختلط قديما قبل اختلاطه.

١٢. الوقوف على ما يعين في تمييز رواية المدلِّسين أو التصريح بالسماع.

١٣. فائدة الشواهد معرفة المتواتر فكثرة الشواهد ربما بلغت بالحديث حد التواتر، وبالمقابل معرفة الآحاد بأن لا يوجد شاهد أو يوجد ما لا يبلغ بهم حد التواتر، وكذلك معرفة الأفراد من الأحاديث، أي أنه فرد من رواية ذلك الصحابي[٣].

---

[١]- قواعد التحديث، لجمال الدين القاسمي (ص١١٤).

[٢]- فتح المغيث (١/٢٥٧).

[٣]- استفدنا هذه الفوائد من المتابعات والشواهد للعصيمي (ص٦٥).

الفصل الثالث: نماذج من تطبيقات الترمذي للمتابعات والشواهد.

المبحث الأول: منهج الترمذي في استعمال المتابعات والشواهد.

المطلب الأول: توضيح بعض المسائل حول تقوية الإمام الترمذي للأحاديث.

المطلب الثاني: أوجه استعمال الترمذي للشواهد و المتابعات و كيفية الإشارة لأحاديث الباب.

المطلب الثالث: الأغراض العلمية من المتابعات والشواهد.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من المتابعات والشواهد.

المطلب الأول: أحاديث صححها الإمام الترمذي بالمتابعات.

المطلب الثاني: أحاديث لم يحكم عليها الإمام الترمذي مع وجود المتابعات.

المطلب الثالث: أحاديث صحّحها الإمام الترمذي بالشواهد.

المطلب الرابع: أحاديث لم يحكم الإمام الترمذي مع وجود شواهد لها عنده.

المبحث الأول: منهج الترمذي في استعمال المتابعات الشواهد.

من يطالع كتاب الترمذي يرى ميزة بارزة فيه تميّزه عن بقيّة كتب السنن، حيث يتكرر هذا الفعل في جامع الترمذي في عدّة مواضع بأساليب مختلفة، هذه الميزة هي ما يطلق عليه علماء المصطلح بالشواهد، وبما أنّ كتاب الترمذي يعتبر ميدانا خصبا لعلوم الحديث، فلا ريب أن نجد فيه من أمثال هذه المسائل الشيء الكثير، والذي يهمّنا في هذا المبحث هو بيان منهج الإمام الترمذي في التعامل مع شواهد الحديث، وطريقة إيراده لها في كتابه، مع بيان أغراضه من ذلك .

* المطلب الأول : توضيح بعض المسائل حول تقوية الإمام الترمذي الحديث.

- **المسألة الأولى: هل يشترط الترمذي في الشاهد أن يكون قريب المعنى و اللفظ ؟**

لا يشترط الإمام الترمذي في الشاهد أن يكون قريب المعنى واللفظ، بل أن يكون قريب المعنى فقط، يفهم هذا من قوله:" نحو ذلك"، أي أن يكون قريبا من الحديث الذي استشهد له، وقد أكثر في جامعه من عبارة "نحوه بمعناه"، ومن أمثلة ذلك:

حديث يزيد بن أبي زياد –وهو ضعيف –عن عبد الله بن الحارث، عن العباس بن عبد المطلب قال: قلت: يا رسول الله إن قريشا جلسوا فتذاكروا أحسابهم بينهم، فجعلوا مثلك كمثل نخلة في كبوة من الأرض، فقال النبي ﷺ:" **إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِهِمْ مِنْ خَيْرِ فِرَقِهِمْ وَخَيْرِ الفَرِيقَيْنِ، ثُمَّ تَخَيَّرَ القَبَائِلَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ قَبِيلَةٍ، ثُمَّ تَخَيَّرَ البُيُوتَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ بُيُوتِهِمْ، فَأَنَا خَيْرُهُمْ نَفْسًا، وَخَيْرُهُمْ بَيْتًا**"[1]، ثم قال عقبه هذا حديث حسن.

ولا يكاد يوجد لهذا الحديث شاهد عن صحابي آخر بنفس اللفظ، ولكن يشهد لأفضلية نسب الرسول ﷺ عدة أحاديث من حيث عموم المعنى، ومن تلك الأحاديث:

ما روى الترمذي عن محمد بن إسماعيل قال: ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: ثنا الأوزاعي قال: حدثني شداد أبو عمار قال: حدثني واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ:" **إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى هَاشِمًا**

[1]– أبواب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ (٦/٧).

مِنْ قُرَيْشٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ"، هذا حديث حسن صحيح غريب[١]، فحسن الإمام الترمذي الحديث الأوّل بشهادة الأحاديث الصحيحة لصحة معناه.

- **المسألة الثانية: هل كل الأحاديث التي يذكرها الترمذي بقوله وفي الباب تصلح للاستشهاد بها.**

في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي يذكرها بقوله: "وفي الباب"، لأن تكون شاهدا وذلك لأن الترمذي يصوغ تراجم بعض أبوابه بعمومية مثل: (باب ما يقول إذا دخل الخلاء)، (باب ما جاء في فضل الدعاء)، (باب ما جاء في فضل القرآن)، (باب ما جاء في فضل الشام)، (باب ما جاء في أشراط الساعة)...إلخ، ولا يلزم أن تكون الأحاديث المذكورة متقاربة في المعنى، ومثال على ذلك.

روى الترمذي حديثا طويلا عن أبي سعيد الخدري، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان ثم قال :" وفي الباب عن حذيفة، وأبي مريم، وأبي زيد بن أخطب، والمغيرة بن شعبة وذكروا أن النبي ﷺ حدثهم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة .... ثم قال: وهذا حديث حسن"[٢].

فالقدر المتفق عليه بين حديث أبي سعيد و الأحاديث الأخرى هو ما ذكره في عنوان الباب، وأما التفاصيل الأخرى ففيها تفاوت في ذلك.

وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول: "وفي الباب عن فلان وفلان"، فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين، وإنما يريد أحاديث أُخر يصح أن تكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثا آخر غير الذي يرويه في أول الباب وهو عمل صحيح، إلا أن كثيرا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمّى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أول الباب بعينه، وليس الأمر على ما فهموه، بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثا آخر يصح إيراده في ذلك الباب[٣].

وأمّا إذا كان الباب محدّدا كقوله: (باب النهي عن البول قائما)، (باب ما جاء أن مسح الرأس مرة)، (باب كراهية البول في الماء الراكد)، فإنّ ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بها لأن المعنى المراد واحد[٤].

---

[١]- أبواب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ (٦/٦).

[٢]- أبواب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة (٥٤/٤).

[٣]- انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي(١٠٢/١).

[٤]- انظر: الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية، للدكتور خالد بن منصور الدريس (ص١٤١).

- **المسألة الثالثة: حول عدد الصحابة والشواهد التي أوردها الترمذي في جامعه:**

وقد بلغ عدد الصحابة الذين ذكر لهم الترمذي أنّ لهم أحاديث شواهد في الباب (٤٣٣) أربعمائة و ثلاثة وثلاثين صحابيا وصحابية وتفصيل ذلك:

منهم (٣٨١) رجلا، وكان عدد المبهمين منهم (١٢) صحابيا.

أمّا النّساء الصحابيات فكنّ(٥٢) امرأة، منهنّ صحابيتان مبهمتان فقط.

وقد كان لأبي هريرة من هذه الشواهد (٣٤٨) حديثا، ومرويات أنس (٢٦٧) حديثا، ومرويات ابن عباس (٢٥١) حديثا، ومرويات جابر(٢٤٠) حديثا، ومرويات ابن عمر(٢٣٠) حديثا، ومرويات أمّ المؤمنين عائشة (٢٢٢) حديثا، ومرويات أبي سعيد الخدري(١٣١) حديثا، ومرويات عبد الله ابن عمر (١٢٤) حديثا، ومرويات علي ابن أبي طالب (١٢٢) حديثا، ومرويات ابن مسعود (١٣١) حديثا.

وكان مجموع مرويات هؤلاء الصحابة العشرة المكثرين -رضي الله عنهم- (٢٠٤٨) حديثا، من مجموع شواهد الباب البالغة (٣٨٨١) حديثا[١].

[١]- انظر: الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع (ص ٢٢٢٥).

*** المطلب الثاني : أوجه استعمال الترمذي للشواهد والمتابعات وكيفية الإشارة لأحاديث الباب.**

أولا: أوجه استعمال الترمذي لمصطلح الشاهد في الجامع.

استعمل الإمام الترمذي مصطلح الشاهد على وجهين اثنين في كتابه الجامع:

الوجه الأول: قوله عقب أكثر الأحاديث في الأبواب الفقهية: "وفي الباب " .

الوجه الثاني: قوله عقب كثير من الأحاديث (ويروى من غير وجه).

واستعماله للوجه الأول للدلالة على الشواهد أكثر من استعماله للوجه الثاني، فقد يستعمل الوجه الثاني للدلالة على المتابعة وذلك كثير في كتابه، ومن أمثلة استعماله لهذه المصطلحات للدلالة على وجود شاهد أو أكثر للحديث :

- **المثال الأول:** عن الرُّبيع بنت معوذ في مسح الرأس، ثمّ قال:" حديث الرُّبيع حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن النّبيّ ﷺ"[١].

- **المثال الثاني:** عن عائشة في دفن الأنبياء، ثم قال :" روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ، فرواه ابن عبّاس عن أبي بكر الصدّيق" [٢].

- **المثال الثالث:** عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال:" **اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يكتحل بها كل ليلة ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: "**عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ** "[٣].

- **المثال الثالث:** عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ : " **الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ**" ثم قال: هذا حديث حسن غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبيﷺ.[٤]

- **المثال الرابع:** عن أبي هريرة في سلب إيمان الزاني و السارق ثم قال :" وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال في الزنا والسرقة: **مَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَهُوَ كَفَّارَةُ ذَنْبِهِ،**

---

[١]- الجامع أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مسح الرأس مرة (٨٩/١).

[٢]- أبواب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض (٣٢٩/٢).

[٣]- أبواب اللباس، باب ما جاء في الاكتحال (٢٨٧/٣).

[٤]- أبواب الزهد، باب ما جاء أن المرء مع من أحب (١٧٣/٤).

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ". روى ذلك علي بن أبي طالب، وعبادة بن الصامت، وخزيمة بن ثابت، عن النبي ﷺ[١].

- **المثال الخامس:** عن علي في حق المسلم على أخيه ثم قال :" وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ "[٢].

ثانيا: مسلك الترمذي في إشارته للأحاديث الواردة في الباب.

وقد سلك الإمام الترمذي في إشارته للأحاديث الواردة في الباب طرقا متنوعة، حيث نوّع في الرتبة بين الأحاديث المرويّة وبين الأحاديث المرموزة، ممّا يكثر فوائد كتابه في الحديث وصناعته، وصنيعه في ذلك كالتالي:

١. أنّه في الكثير من الأحيان يخرج الحديث الصحيح المشهور للاستدلال به على حكم مسألة الباب، ثمّ يشير إلى ماورد فيها من الأحاديث بقوله :(وفي الباب عن فلان وفلان).

٢. قد يعرض عن الحديث المشهور الوارد عن صحابي قد صحّ الطريق إليه وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فلا يخرجه –اعتمادا على شهرته ومعرفته–، بل يورد الحكم في الباب من حديث صحابيّ آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا تكون الطريق إليه كالطريق الأول، إلا أن الحكم صحيح ، ثم يتبعه بأن يقول :(وفي الباب عن فلان وفلان...) ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور .

٣. وأكثر من ذلك أنّه قد يخرج في الباب حديثا ضعيفا وفيه حديث صحيح فلا يورد الحديث الضعيف فيه بل يشير إليه مع قوله و في الباب[٣].

---

[١]– أبواب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن (٤/٣١٢).

[٢]– أبواب الأدب، باب ما جاء في تشميت العاطس (٤/٣٧٧).

[٣]– الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين عتر(ص١١٨).

* المطلب الثالث : الأغراض العلمية من المتابعات والشواهد

لقد كان للإمام الترمذي أغراض علمية كثيرة من وراء إيراده لكثير من الشواهد، والمتابعات في الباب الواحد من جامعه منها:

- إطلاع الناس على هذا الحديث الغير مشهور.
- بيان ما في بعض الأحاديث من زيادة.
- اختصار الكتاب و استغنائه عن التكرار مع استيعابه لأحاديث الباب بطريقته الإشارية.
- إرشاد الفقيه إلى أحاديث الباب بأخصر وسيلة، ومعرفة الأحاديث المتصلة بالمسألة.
- الإكثار من فوائد الكتاب في علم الحديث، بذكر علل الحديث وطرقه مع بيان صحيحه وضعيفه.
- معرفة من تفرد من الصحابة أو من دونهم بالحديث.
- معرفة تعدد الرواة بالحديث واتفاقهم وهو ما ينتج عنه معرفة أربعة أنواع من علوم الحديث: المتابعات، الشواهد، الصحيح لغيره والحسن لغيره.
- معرفة اختلاف الرواة بالزيادة أو النقصان.

ملاحظة: عن كيفية الإفادة من إشارة الترمذي لأحاديث الشواهد:

يعترض القارئَ كثيراً من التعب في معرفة ما أشار إليه الترمذي ورمز إليه من الأسانيد، والأحاديث الواردة عن الصحابة، ولمعرفة هذه الإشارات نحتاج لكثير من المراجع الحديثية، و التي قد يصعب التعامل معها نوعا ما بالنسبة للمبتدئين وأصحاب التخصصات الأخرى، ولاشك أنّ كتاب الترمذي لقي عناية خاصة من قبل العلماء، فوجدوا أن هناك حاجة ماسة في إيضاح هذه الرموز تسهيلا على القارئ، و إتماما لعمل الترمذي في جمع أحاديث الباب لإفادة حكم عام شامل للمسائل التي أوردها الترمذي في جامعه، ولذا حظي جامع الترمذي بشروح وضّحت مخارج هذه الأحاديث ومراجعها ومن أهمّها شرحين هما:

١. "**النفح الشّذِي في شرح جامع الترمذي** "، للحافظ فتح الدين اليعمري وتكملته للحافظ العراقي، فقد خرّجا جميع أحاديثه المسندة والمعلّقة، والتي أشار إليها بقوله وفي الباب، بل إنّهما استدركا عليه أيضا أحاديث لم يشر إليها .

٢. **"تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** "، للإمام الحافظ عبد الرحمن المباركفوري، فالشارح هو الآخر اعتنى اعتناء جيدا ببيان حال أحاديث الباب تخريجا ودراسة، غير أنّه فاته شيء من الأحاديث لم يخرّجها .

ومن الدراسات المعاصرة في هذا الباب كتاب:

١. "**نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب**"، إعداد حسن الوائلي، اقتدى فيه بكتاب الحافظ ابن حجر حيث أن له كتابا في هذا المجال بعنوان" اللُّباب في شرح قول الترمذي وفي الباب" غير أنّه وللأسف قد فقد، ولو وجد لأغنى عن كثير من العناء ،وأفاد أكبر فائدة، لحفظ مؤلِّفه وسعة اطلاعه"[١].

هذا وإنّ البحث في الموضوع يبقى مفتوحا، ومن أهمّ المراجع الحديثية الميسورة التي يمكن إحالة الباحث إليها لمعرفة الأحاديث الإشارية في كتاب الترمذي:

- الكتب الستة.
- المسند للإمام أحمد .
- السنن الكبرى للبيهقي.
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.
- التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني[٢].

[١]- مقدمة تحقيق سنن الترمذي، للشيخ أحمد شاكر (٦٦).

[٢]- المصدر السابق ص(١٢٢).

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من المتابعات والشواهد

* المطلب الأول : أحاديث صححها الإمام الترمذي بالمتابعات

نص الحديث الأول:

حدثنا قتيبة، وهناد، قالا: ثنا وكيع، عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك:" **كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ**" قال شعبة وقد قال مرة أخرى: " **أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ – أَوِ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ–**".

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، قال: ثنا حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ:" اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ**"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عبد العزيز بن صهيب، أخرجه الترمذي من طريقين، عن أنس:

الأول: عن شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس.

الثاني: حماد بن زيد، عن عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس.

- وأخرجه البخاري في صحيحه[2]، من طريق شعبة وقال عقبة تابعه محمد بن عرعرة.

وتابع شعبةً حمادُ بن زيد في روايته عن عبد العزيز بن صهيب، وقد أخرجه الترمذي كما تقدم متنه.

- وأخرجه مسلم في صحيحه[3]، من طريق يحيى بن يحيى.

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسنادين ثقات عدول، وهم أشهر من نار على علم، مما يُغنينا من البحث عن أحوالهم.

نص الإمام الترمذي:

وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب روى هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، فقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم، وقال هشام: عن قتادة، عن زيد بن

---

[1]– أبواب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء (٥٦/١).

[2]– كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء (٤٠/١)، وأخرجه في الدعوات، باب الدعاء عند الخلاء (٧١/٨).

[3]– كتاب الحيض، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء (٢٨٣/١).

أرقم، ورواه شعبة، ومعمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه ، عن النبي ﷺ.

سألت محمدا عن هذا فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا.

التحليل و كلام العلماء:

في هذا الباب الإمام الترمذي أتى برواية زيد بن أرقم و مدارها على قتادة، فذكر أسانيدها وما وقع فيها من أوجه الاختلاف وهي كالتالي:

الأول: هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زيد بن أرقم.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة،عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم

الثالث: شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم.

الرابع: معمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبيه.

وقد سأل عن رواية زيد بن أرقم شيخه البخاري فلم يجزم فيها بقول وكان جوابه محتملا، لكن الإمام الترمذي لم يقلِّد فيها الإمام البخاري بل كان أن وقف فيها موقف الجزم فحكم عليها بالاضطراب. وهنا يظهر لنا دقة الإمام الترمذي وأنه من نقاد الحديث وليس مقلدا لغيره، حيث أنه رجح رواية أنس بن مالك على رواية زيد، وحكم عليها بالصحة ثم عضض هذا الترجيح وهذا التصحيح –وهنا محل الشاهد– بمتابعة هناد لقتيبة في الرواية عن وكيع، وبمتابعة حماد بن زيد لشعبة في روايته عن عبد العزيز بن صهيب، وبالتأمل جيدا لصنيع الترمذي نرى أنه افتتح الباب برواية شعبة وحكم عليها بالصحة، ثم تكلم على رواية زيد بن أرقم وبين خللها، ثم أتى برواية حماد، وكأن الإمام الترمذي رحمه الله يقول يا أيها الطالب إن رواية شعبة صحيحة، ولا تشوش ذهنك بحديث زيد بن أرقم لأنه مضطرب وحديث أنس أصح منه بدليل متابعة حماد بن زيد لشعبة متابعةً تامة موافقة.

الخلاصة:

فنخلص مما ذكرنا أن الإمام الترمذي إمام مجتهد، من خلال الدقة المتناهية في تقوية الحديث بالمتابعة ليرتقي في درجة صحته بحيث لو عارضه غيره قدم عليه، لهذا قدم حديث أنس على غيره مما جاء في الباب. ففائدة المتابعة هنا التقوية والترجيح، فالحديث صحيح لتوفر شروط الصحة فيه من عدالة الرواة وضبطهم وغير ذلك من الشروط، ومما يغنينا عن البحث في صحته هو اتفاق الشيخين

عليه فقد أخرجه البخاري في الصحيح من طريقين عن شعبة، وأخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد، ومن طريق هشيم بن بشير، عن عبد العزيز بن صهيب.

نص الحديث الثاني:

حدثنا هناد، وقتيبة، قالا: ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، قال: **خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ:" الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ"، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ:" إِنَّهَا رِكْسٌ"**[1].

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام البخاري[2]، من طريق زهير عن أبي إسحاق.

نص الإمام الترمذي:

وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله نحو حديث إسرائيل، وروى معمر، وعمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله.

وروى زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبد الله.

وروى زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله.

وهذا حديث فيه اضطراب..... **وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل**، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع.

وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم.

وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأن سماعه منه بأخرة.

وسمعت أحمد بن الحسن، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق.

---

[1] - كتاب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين (٦٧/١).

[2] - كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث (٤٣/١).

التحليل وكلام العلماء:

في هذا الحديث ساق الترمذي اختلاف الروايات على أبي إسحاق، وقبل أن يذكر لنا رأيه في هذا الاضطراب أطلعنا على موقف شيخه الدارمي، وعلى شيخه البخاري فقال:

سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الرِّوايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمدا عن هذا، فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، أشبه، ووضعه في كتاب الجامع.

فعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أقر بالاضطراب، ولم يحكم فيه بشيء على جلالة قدره، ثم سأل البخاري فكان موقفه أولا يشبه تماماً موقف الدارمي، ثم أدّاه اجتهاده، فاختار إحدى الروايات وهي رواية زهير ووضعها في كتابه "الجامع الصحيح"، مشيرا بذلك إلى الاجتهاد والترجيح من غير أن يصرّح.

وأما الترمذي فإنه –بما توفر له من أدلة– خالف اجتهاد شيخه فرجح رواية غير تلك التي رجحها شيخه فرجح –بما ذكره من وجوه الترجيح الثلاثة– رواية إسرائيل على باقي الروايات بما فيها رواية زهير التي اختارها شيخه؛ وهذا يظهر لنا استقلال الترمذي بآراءه وثقله في الميدان العلمي، وتمسكه بما يقوم لديه من دليل وحجة، فلم يقلد شيخه فيما رآه وذهب إليه.

والأمور التي رجح بها الترمذي لرواية إسرائيل ما يلي:

– أن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من معمر وعمار بن رزيق وزهير وزكريا بن أبي زائدة، ثم عضض هذا الكلام بما قاله: عبد الرحمن بن مهدي" ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم"، ومعناه أن بن مهدي لم يكن يعتمد على حديث سفيان عن أبي إسحاق بسبب اتكاله على رواية إسرائيل عنه فإنه كان يأتي بها أتم من رواية سفيان.

– متابعة قيس بن الربيع لإسرائيل في رواته عن أبي إسحاق، فقوى الإمام الترمذي هذه الرواية بهذه المتابعة على الرواية الأخرى معضِّضا هذا الترجيح ببيان سبب تأخير رواية زهير فقال:

"وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بآخرة"، وأما إسرائيل فلم يسمع منه بأخرة، ثم أيد هذا الوجه بقول الإمام أحمد " إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق".

وممن رجَّه هذا الوجه الإمام أبو زرعة قال:" اختلفوا في هذا الإسناد فمنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله.ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله. ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبد الله. والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم. وكذا يروى إسرائيل – يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة – وإسرائيل أحفظهم"[١]، وكأن الترمذي تبعهما في ذلك.

فيما نرى أيضا أن الدار قطني، وابن حجر أثبتا قوة ترجيح الإمام البخاري لرواية زهير، إلا أن الدار قطني لم يجزم به مما عكَّر صفو هذا الترجيح لما قال: "وأحسنها سياقا الطريق الأولى التي أخرجها البخاري– أي طريق الزهري– ولكن في النفس منها شيء لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق"[٢].

وتعقب ابن حجر الدار قطني فيما قاله؛ بأن مجرد الاختلاف غير قادح إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف– ثم قال– والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل وهي عن أبي عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعا أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود فيكون متصلا وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد وعليه دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية لأن الاضطراب لا بد له من شرطين أحدهما استواء وجوه الاختلاف، ثانيهما مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط، فيحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث[٣].

بل إن المباركفوري قد انتصر لقول الإمام البخاري، وأورد في شرحه على سنن الترمذي أدلة على ترجيه رواية البخاري، ولم يكتف بذلك فقط بل رد على وجوه الترجيح التي قدم بها الترمذي رواية إسرائيل فقال:" اعلم أن الترمذي رجح رواية إسرائيل على رواية زهير، وعلى روايات معمر وغيره بثلاثة وجوه: الأول: أن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من زهير ومعمر وغيرهما.
الثاني: أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله.

---

[١]– العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (٩٠/١).
[٢]– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٣٤٨/١).
[٣]– انظر: المصدر السابق (٣٤٩/١).

الثالث: أن سماع إسرائيل من أبي إسحاق ليس في آخر عمره وسماع زهير منه في آخر عمره.

قلت في كل من هذه الوجوه الثلاثة نظر فما قال في الوجه الأول فهو معارض بما قال الآجري سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق فقال زهير فوق إسرائيل بكثير وما قال في الوجه الثاني من متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل فإن شريكا القاضي تابع زهيرا وشريك أوثق من قيس وأيضا تابع زهيرا إبراهيم بن يوسف عن أبيه وبن حماد الحنفي وأبو مريم وزكريا بن أبي زائدة وما قال في الوجه الثالث فهو معارض بما قال الذهبي في الميزان قال أحمد بن حنبل حديث زكريا وإسرائيل عن أبي إسحاق لين سمعا منه بآخرة فظهر الآن أنه ليس لترجيح رواية إسرائيل وجه صحيح بل الظاهر أن الترجيح لرواية زهير التي رجحها البخاري"[١].

وما رد به المباركفوري يشكل وبيان ذلك:

الوجه الأول: معارضته بكلام أبي داود في تقديم زهير على إسرائيل، وهذا لا يُسلَّم له لأنه قد ورد عن الأئمة الحفاظ شهادات كثيرة في تقديم رواية إسرائيل على غيرها، ونذكر منها ما نقله الذهبي:

قال الترمذي عن عبد الرحمن بن مهدي:"ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم".

وقال ابن مهدي أيضا:"إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري".

وقال عيسى بن يونس-أخو إسرائيل-: "كان أصحابنا سفيان وشريك وعدَّ قوما إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي-أي يونس بن أبي إسحاق- فيقول اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني وأتقن لها مني هو كان قائد جده".

بل شعبة نفسه صرح بذلك:" عن حجاج الأعور قلنا لشعبة حدثنا حديث أبي إسحاق قال:" سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني"[٢].

ونحن لسنا في موضع استغراق الكلام عن إسرائيل لأن الكلام سيطول، وإنما ذكرنا هذا لنبين أن كلام المباركفوري غير مسلم من حيثُ هذه الحيثية.

---

[١]- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (٨٦/١).

[٢]- انظر: تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (١٣٤/١).

الخلاصة:

الذي يظهر من خلال ما ذكرنا أن تقديم رواية زهير التي اختارها البخاري أحضى بالترجيح من رواية إسرائيل التي اختارها الترمذي، ووجه ذلك مايلي:

أن رواية زهير موصولة بخلاف رواية إسرائيل فإنها منقطعة بصريح قول الترمذي:"أبو عبيدة بن مسعود لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه".

قال ابن حجر:" أبو عبيدة ابن عبد الله ابن مسعود مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها ويقال اسمه عامر كوفي ثقة من كبار الثالثة والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه"[١].

وعليه يظهر لنا جليا أن المتابعة مع ما انضمت إليها من قرائن أخرى، تفيد في تقوية الحديث عند الترمذي، إذ استعملها الإمام الترمذي في دفع الاضطراب وترجيح رواية على أخرى، ولو لم تفد هذا المقصد لكانت حشوا في الكلام وهذا يبعد في حق الترمذي لجلالته ورسوخ قدمه في علم الحديث.

ثم إنه لا اعتراض على تقديم رواية زهير لأنها ليست لأجل أنه أقوى من رواية إسرائيل التي تابعه عليها قيس بن ربيع، بل من أجل أن روايته موصولة، بخلافة رواية إسرائيل فيها انقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله ابن مسعود.

نص الحديث الثالث:

حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك، عن مخول بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال:" **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ: تَنْزِيلُ السَّجْدَةَ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ** ...وقد روى سفيان الثَّوريُّ، وغير واحد عن مُخَوَّلٍ"[٢].

تخريج الحديث:

الحديث مداره على مخول بن راشد أخرجه الترمذي من طريقين:

الأول: عن شريك عن مخول بن راشد، والثاني: من طريق سفيان وغيره أشار إليه فقط.

- وأخرجه مسلم[٣]، من طريقين: الأول: عن سفيان، والثاني: عن شعبة، وقد تابعا شريك في الرواية عن مخول بإسناده ونحو لفظه.

---

[١]- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٦٥٦/١).

[٢]- الجامع في أبواب الجمعة، باب ما جاء فيما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة (٦٥٣/١).

[٣]- كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة (٢٩٩/٢).

دراسة الإسناد:

وكل رجال الإسناد ثقات عدا شريك فصدوق يخطئ كما مر.

نص الإمام الترمذي:

حديث ابن عباس حديث حسن صحيح.

الخلاصة:

لقد صدَّر الترمذي هذا الباب برواية شريك، مع أن شريك ليس بالقوي الذي يعول عليه وحده في أخذ الحديث، ولهذا تابع الترمذي روايته برواية سيفان ليقوي بها رواية شريك، بل قال أن هناك غير سفيان تابع شريك لهذا قال " وغيره "، وقد تابعه أيضا شعبة.

ولا شك أن سفيان وشعبة أقوى وأحفظ من شريك، وكلا المتابعتين أوردهما مسلم في صحيحه، وهي من المتابعة التامة فقد تابعا شريك في الرواية عن مخول بن راشد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

ولهذا صحح الترمذي حديث من وصف بسوء الحفظ وهو شريك؛ ثم إن الترمذي صدر الباب برواية شريك، وهذه لفائدة كما جرت عادته أنه يذكر الرواية الضعيفة ثم يأتي بما يقويها من المتابعات والشواهد، وهذا المنهج كان هو الغالب في الكتاب وأحيانا قد يعكس لفائدة أخرى تظهر له.

والحديث صحيح لوجود متابعات له؛ وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي[١].

نص الحديث الرابع:

حدثنا أبو الوليد الدمشقي قال: ثنا الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة:" **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ** "[٢].

تخريج الحديث:

- أخرجه أحمد في مسنده[٣]، وأبو داود في سننه[٤]، وابن ماجه في سننه[٥].

---

[١]- انظر: (٢٩٢/١).

[٢]- أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله (١٥٨/١).

[٣]- مسند الكوفيين، حديث المغيرة بن شعبة (٥٩/٣٠).

[٤]- كتاب الطهارة، باب كيف المسح (٤١/١).

[٥]- كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مسح أعلى الخف وأسفله (١٨٣/١).

دراسة الإسناد:

مدار هذا الحديث على ثور ن يزيد، كل رجال الإسناد ثقات عدا:

الوليد بن مسلم قال فيه ابن حجر:" الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية "[١].

نص الإمام الترمذي:

وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

وسألت أبا زرعة، ومحمدا عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة.

التحليل و كلام العلماء:

لقد أعل الترمذي هذا الحديث بالوليد بن مسلم، ثم استشهد بكلام أبي زرعة والبخاري، بمتابعة ابن المبارك للوليد بن مسلم في روايته عن ثور بن يزيد، لكنه خالفه بين الوصل والإرسال، فأرسله ابن المبارك، ووصله الوليد، ومراد الترمذي بكلامه: أن كل من روى هذا الحديث عن ثور جعله عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ، من غير ذكر المغيرة، ما عدا الوليد جعله متصلا مرفوعا، فلما أراد أن تطمئن نفسه لهذا، سأل عنه أبا زرعة والبخاري من باب أن يستوثق، فاتفقت إجابتهما على تعليل حديث الوليد بالإرسال بدليل أن ابن المبارك، وهو أوثق وأحفظ من الوليد رواه مرسلا.

وقال أبو داود عقب الحديث:" وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء"[٢].

فزيادة على الإرسال، فهو منقطع أيضا، والوليد مدلس لم يصرح بالسماع؛ ولهذا تعقب الشيخ أحمد شاكر الترمذي في نقله بأن البخاري، وأبا زرعة أعلاه بالإرسال فقط فقال:"فكلام أحمد وأبي داود والدار قطني يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من رجاء، وهو ينافي ما نقله الترمذي هنا عن البخاري وأبي زرعة، أن العلة في رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة، وأنا أظن أن الترمذي نسي فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة"[٣].

والذي يظهر أن الشيخ أحمد شاكر مال إلى تخطئة الترمذي في النقل، ولكن القول بأن الترمذي أخطأ، أو نسي أمر صعب لافتقاده إلى الدليل، بل هناك دليل يوحي أنه لم يكن شيء مما

---

[١]- التقريب (٥٨٤/١).

[٢]- الجامع (٤٢/١).

[٣]- تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي (١٦٤/١).

ذكر أحمد شاكر، وهذا المسلك ذكره ابن القيم بعد أن ذكر الحديث وما فيه من العلل وناقشها فقال: " وقد قال بعض الحفاظ أخطأ الوليد بن مسلم في هذا الحديث في موضعين أحدهما: أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة، وإنما قال حُدثت عنه والثاني: أن ثورا لم يسمعه من رجاء، وخطأ ثالث أن الصواب إرساله، فميز الحفاظ ذلك كله في الحديث وبينوه، ورواه الوليد معنعنا من غير تبيين والله أعلم"[١].

وهذا جمع جيد كما يظهر، لأنه يبعد بنا عن اتهام ناقد من نقاد السنة، والأليق بنا أن نحسن الظن بأئمتنا، ما وجدنا لذلك سبيلا مقنعا يقف على الدليل والبيِّنة.

الخلاصة:

فالذي نخلص إليه من هذا الحديث، أهمية المتابعات وطريقة استعمالها عند النقاد، وفائدتها في الترجيح بين الروايات، وبيان الخطأ والخلل فيها، فبالمتابعة رجح الأئمة بين الإرسال والوصل في هذا الحديث وبينوا الخطأ، ثم الذي يظهر أن الحديث ضعيف كما ضعفه كثير من أهل العلم للعلل المذكورة.

قال ابن القيم:" فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: أبو محمد بن حزم وهو الصواب، لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه...وقد تفرد الوليد بن مسلم بإسناده ووصله وخالفه من هو أحفظ منه وأجل وهو الإمام الثبت عبد الله بن المبارك"[٢].

خلافا لأحمد شاكر الذي جعل رواية الوليد بن مسلم من زيادة الثقة، قال لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظا متقنا، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية، فإنما زاد أحدهما عن الآخر، وزيادة الثقة مقبولة[٣].

لكن هذا غير مسلَّم لاتفاق الأئمة الأعلام على تضعيف حديث الوليد، ثم لا أحد من الأئمة الكبار جعلوا حديث الوليد بن مسلم من زيادة الثقة، لأنه إذا قُرن ابن المبارك بالوليد، فلا مجال للتردد في تقديم ابن المبارك عليه، وقد ضعف الحديث أيضا الشيخ الألباني[٤].

---

[١]- تهذيب السنن، للإمام ابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي (٢٥٨/١).

[٢]- المصدر السابق (٢٨٧/١).

[٣]- انظر: تعليقه على السنن (١٦٤/١).

[٤]- انظر: ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني (ص ٢٦).

نص الحديث الخامس:

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: ثنا معن قال: ثنا مالك ح، وثنا قتيبة، عن مالك، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول اللَّه ﷺ :" **إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ**".

وهكذا روى معمر، وغير واحد، عن الزهري مثل حديث مالك، وروى عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري هذا الحديث، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على مالك بن أنس

- أخرجه الإمام البخاري[2]، من طريق عبد الله بن يوسف، عن ملك بمثل حديث الترمذي.
- وأخرجه الإمام مسلم[3]، من طريق يحي بن يحي عن مالك بمثل حديث الترمذي.

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات لا غبار عليهم.

نص الإمام الترمذي:

حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح....ورواية مالك أصح.

التحليل وكلام العلماء:

لقد أورد الإمام الترمذي هذا الحديث من طريق معن عن مالك، وتابع معن في الرواية عن مالك قتيبة، ومالك رواه عن الإمام الزهري عن عطاء بن يزيد، إلا أن عبد الرحمن بن إسحاق أحد تلاميذ الزهري خالف مالك، فرواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب، إلا أن الترمذي حكم على رواية مالك بأنها أصح، ذلك أن مالك أوثق وأحفظ من عبد الرحمن بن إسحاق، لاسيما وقد تابع معمر وغيره الإمام مالك في أن الزهري رواه عن عطاء بن يزيد وهذه متابعة تامة، ثم عبد الرحمن بن إسحاق لم يتابعه أحد من أصحاب الزهري فقد تفرد بهذه الرواية، ومخالفته هذه لا تؤثر في الحديث حتى يضعف.

---

[1]- أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما يقول إذا أذن المؤذن (٢٨٤/١).

[2]- كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي (١٢٦/١).

[3]- كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة (٢٨٨/١).

الخلاصة:

لا شك أن الحديث صحيح، فقد أفادت المتابعة عند الترمذي زيادة قوة الحديث صحة، مع بيان الخلل في الروايات والترجيح بينها؛ ولهذا قال الشيخ المباركفوري:" قال الحافظ في الفتح اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث، وعلى مالك أيضا لكنه اختلاف لا يقدح في صحته، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي حديث مالك ومن تابعه أصح انتهى"[١].

ثم إن الحديث قد ذكره الشيخان في صحيحيهما فهو من المتفق عليه.

نص الحديث السادس:

حدثنا أبو كريب، وهناد، وقتيبة قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان (ح). وحدثنا محمد بن بشار قال: ثنا يحي بن سعيد قال: ثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس:" **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً**"[٢].

تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري[٣]، من طريق محمد بن يوسف، عن سفيان، عن زيد بن أسلم.

دراسة الإسنادين:

هذا الحديث مداره على سفيان الثوري، أخرجه الترمذي من طريقين:

الأول: أبوكريب، وهناد، وقتيبة، عن وكيع عن سفيان.

الثاني: محمد بن بشار، عن يحي بن سعيد القطان، عن سفيان

والحديث كل رجاله ثقات من كلا الطريقين.

رِشْدين:" بن سعد بن مفلح المهْري أبو الحجاج المصري ضعيف رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة وقال ابن يونس كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث "[٤].

الضحاك:" ابن شرحبيل الغافقي بالمعجمة أبو عبد الله المصري صدوق يهم"[٥].

---

[١]- تحفة الأحوذي (٥٢٧/١).

[٢]- أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة (٩٧/١).

[٣]- كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة (٤٣/١).

[٤]- التقريب (٢٠٩/١).

[٥]- التقريب (٢٧٩/١).

نص الإمام الترمذي:

وحديث ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

وروى رشدين بن سعد، وغيره هذا الحديث، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وليس هذا بشيء، والصحيح ما روى ابن عجلان، وهشام بن سعد، وسفيان الثوري، وعبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

التحليل و كلام العلماء:

قد تقدم كلام الترمذي أنه أعله وقال ليس بشيء.

وقال الدار قطني لما سئل عن الحديث:" يرويه بن لهيعة ورشدين بن سعد، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر وخالفه عبد الله بن سنان فرواه زيد بن أسلم، عن بن عمر، عن النبي ﷺ ، وكلاهما وهم والصواب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن بن عباس"[١].

وقال العقيلي:" وقال ابن لهيعة، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، ورواه سفيان الثوري، ومعمر، وداود بن قيس الفراء، وعبد العزيز بن الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ وهذه الرواية أولى"[٢].

الخلاصة:

رواية ابن عباس صحيحة، ويكفي في ذلك أن الإمام البخاري قد جعلها في صحيحه، فقد رواها الجمع الغفير من الرواة ومنهم أئمة كبار الحفاظ وثقاتهم، فكل رجالها ثقات لا غبار عليهم، وقد حكم عليها الترمذي بأنها أصح من رواية الضحاك بن شرحبيل، ومما زادها قوة عند الترمذي هي متابعة الرواة بعضهم بعضا بالموافقة، كأبي كريب، وهناد، وقتيبة، عن وكيع عن سفيان، ومحمد بن بشار، عن يحي بن سعيد القطان، عن سفيان، فزاد بذلك الحديث قوة وصحة، وأيضا بان الخطأ والوهم في رواية الضحاك أن الحديث عن ابن عباس وليس عن عمر بن الخطاب، فتحصل من هذا دقة الإمام الترمذي في ترجيحه لحديث ابن عباس على حديث عمر، وعلى أحاديث الباب أيضا التي ذكرها.

---

[١]- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني (١٤٥/٢).

[٢]- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (٢٦٣/٢).

* المطلب الثاني : أحاديث لم يحكم عليها الإمام الترمذي مع وجود المتابعات

نص الحديث الأول:

حدثنا نصر بن علي، وبشر بن معاذ العقدي قالا: ثنا بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" **لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ**".

... منهم من روى هذا الحديث، فقال: عن أبي بكر بن حويطب، فنسبه إلى جده....

وحدثنا الحسن بن علي الحلواني قال: ثنا يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته بنت سعيد بن زيد، عن أبيها، عن النبي ﷺ مثله [١].

تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على أبي ثقال المُرِّي.

- وأخرجه الإمام أحمد[٢]، من طريق حفص بن ميسرة.
- وأخرجه ابن ماجه[٣]، من طريق يزيد بن عياض.
- وأخرجه الدار قطني في سننه[٤]، من طريق ابن أبي فديك.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبري[٥]، من طريق ابن أبي فديك.

دراسة الطريق الأول:

- عبد الرحمن بن حرملة: "بن عمرو بن سَنَّة الأسلمي أبو حرملة المدني صدوق ربما أخطأ "[٦].
- أبو ثفال المري، اختلف فيه كثيرا ولخص ابن حجر جملة ما قيل فيه فقال: " ثُمامة بن وائل بن حصين وقد ينسب لجده وقيل اسمه وائل بن هاشم بن حصين أبو ثِفال المُرِّي مشهور بكنيته مقبول"[٧].

---

[١]- أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في التسمية عند الوضوء (٧٩/١).

[٢]- مسند المدنيين، حديث رباح بن عبد الرحمن بن حويطب عن جدته (٢١١/٢٧).

[٣]-كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التسمية في الوضوء (١٤٠/١).

[٤]-كتاب الطهارة، باب التسمية على الوضوء (٥/١).

[٥]- جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، باب التسمية على الوضوء (٧١/١).

[٦]- التقريب (٣٣٩/١).

[٧]- المصدر السابق (١٣٤/١).

- رباح بن عبد الرحمن: "بن أبي سفيان بن حويطب القرشي العامري أبو بكر الحويطبي المدني مشهور بكنيته مقبول "[١].

وقال عنه في التلخيص الحبير كلاما طويلا ونقل كلام الأئمة فيه ومما قال: قال أبو زرعة وأبوحاتم، أبو ثفال ورباح مجهولان، ثم قال الحافظ بعد أن ساق كلاما وأما رباح فمجهول[٢].

- جدته:" أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل سماها البيهقي، ويقال إن لها صحبة"[٣].

وباقي الإسناد كلهم ثقات كما قال أئمة الجرح والتعديل.

دراسة الطريق الثاني:

و هذا الطريق كل رجاله ثقات إلا:

يزيد بن عياض: " بن جُعْدُبة الليثي أبو الحكم المدني كذبه مالك وغيره"[٤].

"وقال البخاري ومسلم منكر الحديث، وقال أبو داود ترك حديثه بن عيينة يتكلم فيه، وقال النسائي متروك الحديث، وقال في موضع آخر كذاب"[٥].

نص الإمام الترمذي:

قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد، وقال محمد: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن.

التحليل و كلام العلماء:

مما سبق من كلام الترمذي نرى أنه لم يحكم على الحديث بالضعف أو الصحة، بل جُل ما فعل أنه اكتفى بنقل كلام الإمام أحمد والبخاري فيه، ولم يعترض على ذلك فكأنه إقرار منه لحكمهما، والحديث قد ضعفه كثير من أهل العلم.

قال ابن أبي حاتم: "وسمعت أبي وأبا زرعة وذكرت لهما حديثا أبي ثفال فقالا: ليس عندنا بذاك الصحيح؛ أبو ثفال مجهول، ورباح مجهول"[٦].

---

[١]- المصدر السابق (٢٠٥/١).

[٢]- انظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد حجر العسقلاني (١٢٧/١).

[٣]- التقريب (٧٤٣/١).

[٤]- المصدر السابق (٦٠٤/١).

[٥]- التهذيب (٤٢٥/٤).

[٦]- العلل لابن أبي حاتم (٥٩٤/١).

وسبب تضعيف الحديث أن فيه ثلاث علل كما قال ابن القطان: " ففي إسناد هذا الكلام ثلاثةٌ مجاهيلُ الأحوال: أولهم: جدة رباح، فإنها لا تعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم ولا حال، وغاية ما تعرفنا بهذا أنها ابنة لسعيد بن زيد رضي الله عنه.

والثاني: رباح المذكور، فإنه مجهول الحال كذلك، ولم يعرف ابن أبي حاتم من حاله بأكثر مما أخذ من هذا الإسناد من روايته عن جدته، ورواية أبي ثفال عنه.

والثالث: أبو ثفال المذكور، فإنه أيضا مجهول الحال"[١].

وما قاله ابن القطان في جدة رباح فغير مسلَّم، ذلك أن الحاكم و البيهقي قد صرحا باسمها، فارتفعت علة الجهالة عنها.

وأما عن قول البخاري فإنه يوهم بحسن الحديث، ولكن الأمر ليس كذلك كما بينه ابن القطان قال: "وإن كان اعتمد-أي الترمذي- قول البخاري: إنه أحسن شيء في هذا الباب، فقد يوهم فيه أنه حسن، وليس كذلك، وما هو إلا ضعيف جدا، وإنما معنى كلام البخاري: إنه أحسن ما في الباب على علته"[٢].

أي أنه أقل الأحاديث ضعفا في الباب فيحمل كلام الترمذي على هذا أيضا، و بالمقابل هناك من العلماء من جعل الحديث من قبيل الصحيح ونذكر منهم:

الإمام أحمد -كما مر في كلام الترمذي- أنه قال: " لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد"، فالذي يظهر منه أنه يضعف الحديث، لكن نجد ما يدلنا على أنه كان يصححه، وهو أن الإمام أحمد يقول باستحباب التسمية في الوضوء؛ ولهذا قال أبو إسحاق الجوزجاني:" ومن تأمل الحافظ الإمام علم أنه لم يوهن الحديث وإنما بين مرتبته في الجملة أنه دون الأحاديث الصحيحة الثابتة"[٣].

وقد بين ابن أبي شيبة سبب هذا التباين عن الإمام أحمد فقال:" ثبت لنا عن النبي ﷺ أنه قال: لا وضوء لمن لم يسم، وتضعيف أحمد لها محمول على أحد الوجهين، إما أنها لا تثبت عنده، أو لا لعدم علمه بحال الراوي، ثم علمه فبنى عليه مذهبه برواية الوجوب"[٤].

---

[١]- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن ابن القطان (٣/٣١٤).

[٢]- المصدر السابق (٣/٣١٤).

[٣]- شرح العمدة في الفقه، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (١/١٧٠).

[٤]- المصدر السابق (١/١٧٠).

ثم قال شيخ الإسلام بعد ذلك:" قد تعددت طرقه وكثرت مخارجه وهذا مما يشدُّ بعضه بعضا ويغلب على الظن أن له أصل"[١].

وقال المنذري:" ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها وإن كان لا يَسلم شيء منها عن مقال، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة والله أعلم"[٢].

يبقى أن نقول لماذا أتى الترمذي برواية يزيد بن عياض مع أنه متكلم فيه ؟.

الجواب: بملاحظة صنيع الترمذي لما قال: "منهم من روى هذا الحديث، فقال: عن أبي بكر بن حويطب، فنسبه إلى جده"، بدون أن يصرح بالقائل مع أنه ذكره في العلل الكبير، وحكم عليه بالإرسال فقال: " روى هذا الحديث وكيع، عن حماد بن سلمة، عن صدقة مولى ابن الزبير، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، عن النبي ﷺ ، وهذا حديث مرسل"[٣].

فنلحظ أنه حكم على هذه الرواية بالإرسال، والمرسل في الجملة من قبيل الضعيف، فلما أتى برواية عبد الرحمن بن حرملة، ثم أتى برواية صدقة مولى ابن الزبير ورجح الأولى على هذه الرواية، ثم برواية يزيد بن عياض، كأنه يقول إن عبد الرحمن بن حرملة تابع يزيد بن عياض فيكون يزيد لم يتفرد بالحديث.

وهذا ما قاله الشيخ أحمد شاكر:" على أن الترمذي رواه من طريق عبد الرحمن ابن حرملة عن أبي ثفال، فتخلص يزيد بن عياض الكذاب من عهدته إذ لم ينفرد به"[٤].

فيكون سبب إيراده لرواية يزيد بن عياض إما:

- أنه لم يجد إلا هذه الرواية حتى يبين أن للحديث متابعة، ويبين صحتها أو ضعفها أو وجه المخالفة فيها إن وجدت وغير ذلك من أسباب إيراد المتابعات.
- أو أنه يرى تقوية الحديث الذي فيه راوي شديد الضعف أو صلاحيته للاعتبار؛ وهذا مستبعد لأن الترمذي وضع شروطا للحسن، ومنها أن لا يكون شديد الضعف ولو أوردنا هذا الاحتمال لقلنا، إن الترمذي خالف شرطه وهذا لم يقل به أحد من الأئمة.
- أو أن هذه لم يوردها الترمذي، ولهذا فقد اختُلف في وجودها في النسخ.

---

[١]- المصدر السابق (١/١٧١).

[٢]- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي الدين المنذري (١/٩٩).

[٣]- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي (١/٣١).

[٤]- سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (١/٣٣٨).

فقال الشيخ بشار عواد:" لم يذكره المزي في "تحفة الأشراف"، ولا استدركه عليه المستدركون، ولا رقم هو على رواية يزيد بن عياض، عن أبي ثفال برقم الترمذي في ترجمته من التهذيب، ولم نجده في النسخ المعتمدة، وهو إسناد لا يفرح به على كل حال، فيزيد بن عياض، وهو ابن جعدبة الليثي، كذاب، كذبه مالك وغيره.

وهذه الرواية ذكرها الشيخ أحمد شاكر في مطبوعته، وقد اعتمد فيها على عدة نسخ مصححة سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة كما ذكر في المقدمة، وقال الشيخ أحمد شاكر بعد هذا الحديث في الحاشية (١/ ٣٩): هذا الإسناد لايوجد في (هـ ولا ك)"[١].

الخلاصة:

من صنيع الترمذي يظهر للباحث لأوَّل وهلة، أن رواية يزيد إنما أوردها للتعضضيد والترجيح، ولكن بعد البحث ترى أنها لا تصلح حتى للاعتبار فضلا على أن يقوى بها لأن فيها راويا كذاب، ولهذا لم نجد من تكلم عنها من أهل العلم وعن سبب إيراد الترمذي لها، بل هناك من انتقد الترمذي في إيرادها وهو الشيخ أحمد شاكر قال: " وكان الأجدر بالترمذي أن يدع رواية حديثه، وقد سبق أن رواه بإسناد جيد لأن عبد الرحمن بن حرملة راوي الإسناد الأول ثقة فلا حاجة إلى الانتقال بعده إلى راو آخر غير ثقة"[٢].

فالشاهد أن الحديث الذي فيه راو كذاب أو متهم بالكذب لا يتقوى عند أهل الحديث، حتى مع المتابعات والشواهد، ورغم أن الحديث اختلف فيه بين الصحة والضعف، إلا أن الذي يظهر لنا أنه صحيح بمجموع طرقه كما قال تون من أهل العلم ومن ذلك:

قال الإمام الشوكاني:" وقد روي من طرق عن جماعة من الصحابة: أبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبي عبيدة وأم سبرة، وكذلك روي من طريق علي وأنس وهذه الطرق يقوي بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها "[٣].

وقال الشيخ الألباني:" وله شواهد كثيرة وأن النفس تطمئن لثبوت الحديث من أجلها، وقد قواه الحافظ المنذرى، والعسقلانى، وحسنه ابن الصلاح، وابن كثير"[٤].

---

[١]- تعليق بشار عواد على الجامع (١/٧٧) .

[٢]- تعليق أحمد شاكر على الجامع (١/٣٩).

[٣]- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١/٥٠).

[٤]- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (١/١٢٢).

نص الحديث الثاني:

حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك، عن خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال:" **يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ**".

حدثنا الحسين بن حريث، قال: ثنا الفضل بن موسى، عن أبي حمزة السكري، عن عبد الكريم، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال:" **إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ**"، حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا[١].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على مِقْسم من طريقين:

الأول: شريك، عن خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس

الثاني: أبي حمزة السكري، عن عبد الكريم، عن مقسم، عن ابن عباس

- وأخرجه الإمام أحمد[٢]، من طريق الحسين بن محمد.
- وأخرجه أبو داود[٣]، من طريق محمد بن الصباح البزاز.
- وأخرجه النسائي في السنن الكبري[٤]، من طريق ابن جريج.

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات عدا: شريك: فقد مر معنا.

خصيف: " بن عبد الرحمن الجزري أبو عون، صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء "[٥].

مِقسم:" بن بُجْرة ويقال نَجدَة، أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس للزومه له صدوق وكان يرسل"[٦].

عبد الكريم:" بن أبي المُخَارق، أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس وقيل طارق ضعيف"[٧].

---

[١]- الجامع في أبواب الطهارة، باب ما جاء في الكفارة في ذلك، (١/٢٠٠).

[٢]- مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب (٣/٣٣٧).

[٣]- كتاب الطهارة، باب في إتيان الحائض (١/٦٩).

[٤]- كتاب عشرة النساء، ذكر الاختلاف على خصيف (٨/٢٣١).

[٥]- المصدر السابق (١/١٩٣).

[٦]- المصدر السابق (١/٥٤٥).

[٧]- المصدر السابق (١/٣٦١).

نص الإمام الترمذي:

حديث الكفارة في إتيان الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا، وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول أحمد، وإسحاق.

التحليل وكلام العلماء:

أتى الترمذي برواية شريك عن خصيف، وكلاهما مغموز في رواية الحديث لكنه عضضهما بالمتابعة؛ فتابع عبد الكريم ابن أبي المخارق خصيفا، وتابع أبو حمزة السكري شريكاً، وهذه متابعة ناقصة ومع هذا فالترمذي لم يحكم عليها لا بالضعف ولا بالصحة، بل ذكر بأن الحديث قد روي عن ابن عباس مرفوعا موقوفا، مع أنه لم يأت إلا برواية الرفع وكأن الترمذي يرجه رواية الرفع بما حصل فيها من المتابعة المذكورة على رواية الوقف.

والحديث قد وقع فيه اضطراب كبير كما قال المباركفوري نقلا عن المنذري:" قال المنذري هذا الحديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومتنه، فروي مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً ومعضلاً، وقال عبد الرحمن بن مهدي قيل لشعبة إنك كنت ترفعه قال إني كنت مجنوناً فصححت، وأما الاضطراب في متنه فروي بدينار أو نصف دينار على الشك، وروي يتصدق بدينار فإن لم يجد فبنصف دينار، وروي إذا كان دماً أحمر فدينار وإن كان دماً أصفر فنصف دينار، وروي إن كان الدم عبيطاً فليتصدق بدينار وإن كان صفرة فنصف دينار"[١].

وقد جمع الحافظ ابن حجر طرق الحديث، وبين أوجه الخلاف بينها، بما يطول ذكره هنا ثم قال:"...والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جدا "[٢].

لكن الحافظ المباركفوري تعقب ابن حجر في كلمة الاضطراب فقال:" قلت لا شك في أن إسناد هذا الحديث ومتنه اختلف فيه اختلافا كثيرا، لكن مجرد الاختلاف قليلا كان أو كثيرا لا يورث الاضطراب القادح في صحة الحديث، بل يشترط له استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجحت رواية من الروايات المختلفة من حيث الصحة قدمت، ولا تعل الرواية الراجحة بالمرجوحة، وههنا رواية عبد الحميد عن مقسم عن بن عباس بلفظ فليتصدق بدينار أو بنصف دينار صحيحة راجحة"[٣].

---

[١]- تحفة الأحوذي (١/٤٢١).

[٢]- التلخيص الحبير (١/٢٩٢).

[٣]- تحفة الأحوذي (١/٤٢١).

الخلاصة:

فالذي يظهر أن الإمام الترمذي، رجح رفع الحديث على وقفه من خلال ذكر المتابعة المقوية للحديث، والحديث بهذه الرواية ضعيف كما قال الشيخ الألباني: " قلت: إسناده ضعيف؛ خصيف وشريك كلاهما سيئ الحفظ"[١].

ولكن الشيخ أحمد شاكر صححه بعد أن ذكر طرق الحديث فقال:" وقد ظهر من كل ما ذكرنا أن الحديث في أصله صحيح، وأن الاختلاف بين الرفع والوقف وبين الإرسال والوصل لا يؤثر في صحته، وأن القول قول من زاد الرفع والوصل"[٢].

وأجاب عن اختلاف في متن الحديث بقوله:" وهذه -والله أعلم- من تصرف الرواة وخلطهم في الحفظ، وأصحها عندنا رواية من قال: "بدينار أو نصف دينار"، وهي التي صحح لفظها أبو داود"[٣].

فالذي يظهر أن الحديث صحيح لغيره عند الشيخ، فقد صححه جمع من العلماء أيضا لوجود متابعات تعضض بعضها بعضا، وقد قال الحافظ ابن حجر:" وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإلمام وهو الصواب، فكم من حديث قد احتجوا به، وفيه من الاختلاف أكثر مما في هذا"[٤].

و هذا بسبب توهم أن عبد الكريم هو ابن المالك الجزري الثقة، ولهذا رد هذا الزعم الشيخ الألباني بما جاء عند البيهقي والدار قطني:" وعبد الكريم هذا: هو ابن أبي الخارق أبو أمية البصري، كما هو مصرح به في رواية البيهقي والدارقطني، وهو ضعيف، وليس هو ابن مالك الجزري الثقة، كما زعم غير واحد من المتقدمين، وبعض المعاصرين!"[٥].

فالظاهر أن الحديث أصله صحيح، وأصح منه رواة "بدينار أو نصف دينار".

---

[١]- ضعيف أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (١/١٠٩).

[٢]- التعليق على الجامع (١/٢٥١).

[٣]- المصدر السابق (١/٢٥٢).

[٤]- التلخيص الحبير (١/٢٩٣).

[٥]- ضعيف أبي داوود (١/١١٠).

* المطلب الثالث: أحاديث صحّحها الإمام الترمذي بالشواهد:

للشواهد في كتاب الترمذي أثر بارز في تصحيح الأحاديث وتقويتها، وله في ذلك عدّة طرق في إيرادها والإشارة إليها، وقد تقدم شيء من ذلك في المبحث الأول، ومن يتتبع صنيع الترمذي في كتابه الجامع يرى ذلك، غير أن الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف يحتاج إلى شيء من التأني و التروّي، ذلك أن الأمر راجع إلى معرفة ضوابط تقوية الحديث الضعيف بالشواهد التي وضعها العلماء، والترمذي في تصحيحه للحديث بالشواهد يتبع عدّة طرق في ذلك منها:

نص الحديث الأول:

حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد وقال:" **رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ**"[١].

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن ماجه[٢]، والطبراني في المعجم الكبير[٣]، والإمام أحمد[٤].

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات إلا: الليث بن أبي سليم: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[٥].

نص الإمام الترمذي:

وفي الباب عن أبي حميد، وأبي أسيد، وأبي هريرة، حديث فاطمة حديث حسن، وليس إسناده بمتصل، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى إنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهرا.

تحليل النص:

في هذا الباب سلك الترمذي رحمه الله منهجا آخر في تقوية الحديث الضعيف، فقد أخرج حديث فاطمة ثم قال عقبه و حديث فاطمة ليس إسناده بمتصل، مما يدل على ضعفه بسبب انقطاع

---

[١]- الجامع أبواب الصلاة ، باب ما يقول عند دخوله المسجد (٣٤٨/١).

[٢]- أبواب المساجد و الجماعات، باب الدعاء عند دخول المسجد (٢٥٣/١).

[٣]- مسند النساء، باب المراسيل عن فاطمة (٤٢٣/٢٢).

[٤]- الملحق المستدرك من مسند الأنصار بقية خامس عشر الأنصار، مسند فاطمة بنت الرسول ﷺ (١٣/٤٤).

[٥]- التقريب ص (٤٦٤).

سنده ،ثم أورد للحديث شواهد أشار إليها بقوله :"وفي الباب" ، والأحاديث التي أشار إليها أحاديث صحيحة مخرّجة في كتب السنن، وغرضه من ذلك كما قال الشارح عقب هذا الحديث: "فإن قلت قد اعترف الترمذي بعدم اتصال إسناد حديث فاطمة فكيف قال حديث فاطمة حديث حسن قلت الظاهر أنه حسنه لشواهده وقد بينا في المقدمة أن الترمذي قد يحسن الحديث مع ضعف الإسناد للشواهد وهذا الحديث أخرجه أحمد وبن ماجه أيضا فإن قلت لم أورد الترمذي في هذا الباب حديث فاطمة وليس إسناده بمتصل ولم يورد فيه حديث أبي أسيد وهو صحيح بل أشار إليه قلت ليبين ما فيه من الانقطاع وليستشهد بحديث أبي أسيد وغيره" [١].

الخلاصة:

صنيع الإمام الترمذي ظاهر في تحسينه للحديث، من استشهاده بأحاديث واردة في نفس الباب بأسانيد صحيحة. فهو هنا خرج الحديث الضعيف في أصل الترجمة، وترك الحديث الصحيح المشهور عن صحابي آخر، ليشير إلى علّة الحديث الأوّل ولا يتفطن لهذه التقوية إلا الجهابذة من العلماء.

نص الحديث الثاني:

حدثنا قتيبة قال: ثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:" **خَلَقَ اللَّهُ مِائَةَ رَحْمَةٍ فَوَضَعَ رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ خَلْقِهِ يَتَرَاحَمُونَ بِهَا وَعِنْدَ اللهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ رَحْمَةً**"[٢].

تخريج الحديث :

- أخرجه الإمام مسلم[٣]، بلفظ "خلق الله مائة رحمة، فوضع واحدة بين خلقه وخبأ عنده مائة إلا واحدة".

- وأخرجه الإمام البخاري[٤]، بلفظ "جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا، وأنزل في الأرض جزءا واحدا، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها، خشية أن تصيبه".

---

[١]- تحفة الأحوذي (٢/٢١٦).

[٢]- أبواب الدعوات، باب (٥/٤٤١).

[٣]- كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت عذابه (٤/ ٢١٠٨).

[٤]- كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء (٨/٨).

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات إلا:

- عبد العزيز بن محمد بن عبيد: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء[١].
- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدني صدوق ربما وهم[٢].
- عبد الرحمن بن يعقوب وثقه الذهبي وابن حجر والمزي[٣].

نص الإمام الترمذي:

وفي الباب عن سلمان، وجندب بن عبد الله بن سفيان البَجَلِيِّ، هذا حديث حسن صحيح.

تحليل النص:

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بأنه حسن صحيح، وأورد له شواهد بقوله "و في الباب عن سلمان، وجندب بن عبد الله بن سفيان البَجَلِيِّ "، ثم أتى بعده بحديث بنفس السند الأول، غير أنّه قال عقبه حديث حسن ونص الحديث كما يلي:

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:" **لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ العُقُوبَةِ مَا طَمِعَ فِي الجَنَّةِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الكَافِرُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الرَّحْمَةِ مَا قَنَطَ مِنَ الجَنَّةِ أَحَدٌ**".

هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

الخلاصة

من خلال صنيع الترمذي، نرى أنه حكم على الحديث الأول بالحسن مع أن في من يخطئ ومن يهم، ولم يحسنها لذات إسنادها بل حسَّنها باعتبار ما لها من الشواهد في الباب، فاكتساب الحسن إنما كان بمجموع الطرق لا بذاته، فأحكام الإمام الترمذي على الحديث الواحد الذي يرد بنفس السند تختلف بسبب اختلاف الشواهد.

وهنا نلحظ أن الترمذي يقوي حديث المقبول بمن هو في درجته، ولم يشترط أن يكون الشاهد أقوى.

---

[١]- التقريب (ص٣٥٨).

[٢]- المصدر السابق (ص٤٣٥).

[٣]- تهذيب الكمال (١٨/١٨).

نص الحديث الثالث:

حدثنا قتيبة قال: ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار، أنهما حدثاه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "**مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ زَحْزَحَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا**"[١].

تخريج الحديث :

- أخرجه الإمام النّسائي[٢]، وابن ماجه[٣].
- وأخرجه الإمام أحمد[٤]، بلفظ "من صام يوما في سبيل الله، زحزح الله وجهه عن النار بذلك سبعين خريفا".

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات إلا:

- عبد الله بن لهيعة: "صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه"[٥].
- وسليمان بن يسار: "قال أبو حاتم صدوق مستقيم الحديث، لا بأس به"[٦].

نص الإمام الترمذي :

هذا حديث غريب من هذا الوجه... وفي الباب عن أبي سعيد، وأنس، وعقبة بن عامر، وأبي أمامة.

تحليل النص:

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالضعف لغرابته من هذا الوجه، وذلك لأنّ في سنده ابن لهيعة، ثم أشار إلى أحاديث صحيحة في الباب تشهد لصحة معناه كحديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه الشيخان.

فنرى أن الإمام الترمذي يورد حديث الضعيف، ويستغربه من وجهه الذي أورده، ثم يتبعه بأحاديث صحيحة شاهدة لمعناه بقوله وفي الباب.

---

[١]- أبواب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في فضل الصوم في سبيل الله (٢١٨/٣).

[٢]- كتاب الصيام، ثواب من صام يوما في سبيل الله (١٤١/٣).

[٣]- كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم في سبيل الله (٥٤٨/١).

[٤]- مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٩/١٢).

[٥]- التقريب (ص٣١٩).

[٦]- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٢٨/٤).

نص الحديث الرابع:

حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، عن علي:" **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلاَثًا ثَلاَثًا**"[١].

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد[٢]، وأبو داود[٣]، والنسائي[٤].

دراسة الإسناد:

كل رجال الإسناد ثقات إلا:

- عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبيعي: " ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة"[٥].

بأخرة"[٥].

- "أبو حية بن قيس الوادعي الكوفي: مقبول "[٦].

نص الترمذي:

وفي الباب عن عثمان، وعائشة، والربيع، وابن عمر، وأبي أمامة، وأبي رافع، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية، وأبي هريرة، وجابر، وعبد الله بن زيد، وأبي.

حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

تحليل نص الترمذي

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بأنه أحسن شيء في هذا الباب وأصح، وذلك لذات السند مقارنة ببقية الروايات عن الصحابة الآخرين، حيث إن هذا الحديث روي من غير وجه عن علي رضي الله عنه.

ولكن ما فائدة ذكره بقية الأسانيد عن الصحابة الآخرين، إذا كان الحديث صحيحا؟.

---

[١]- أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين (٩٩/١).

[٢]- مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٢٦١/١٣).

[٣]- كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا (٣٣/١).

[٤]- جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا (١٢٧/١).

[٥]- التقريب (ص٤٢٣).

[٦]- المصدر السابق (ص٦٣٥).

الجواب: هذا من صنيع الإمام الترمذي في تقوية الحديث الصحيح، وبيان أرجحيته عنده على غيره من أحاديث الباب، وإن كان قد خالف شيخه البخاري في إخراج حديث علي هذا دون حديث عثمان رضي الله عنه الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما.

الخلاصة

وقد يعرض الإمام الترمذي عن الحديث الصحيح المشهور، ويخرج في الباب حديثا يحكم عليه بأنه أصح ما روي في الباب، أو أنه حسن صحيح وذلك باعتبار تعدد طرقه عن الصحابي الواحد، ويشير إلى ما أعلى منه في الصحة بقوله وفي الباب عن فلان فلان، كحديث علي السابق.

و إن كان الحديث بإسناد الترمذي من وجهه الأول حسن، فإن الراجح من حال أبي حية بن قيس أنه صدوق في مرتبة الحسن، وبقية رجاله ثقات وهو متصل، وإن حصل اختلاف على أبي إسحاق السبيعي فقد رجح أبو الحسن الدارقطني والخطيب البغدادي روايته عن أبي حية، عن بن قيس، عن علي رضي الله عنه. وقد حسّنه البغوي في شرح السنة أيضا، فقال عقب تخريجه: هذا حديث حسن[١].

[١] – السنة، كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا (١/٤٤٤).

* المطلب الثالث : أحاديث لم يحكم الإمام الترمذي مع وجود شواهد لها

يوجد في الجامع أحاديث لم يحكم عليها الإمام الترمذي لا بالصحة ولا بالحسن، مع صلاحيتها لذلك عند من يرى بتقوية الحديث الضعيف بمجموع الطرق، ومن تلك الأحاديث:

نص الحديث الأول:

حدثنا أبو سعيد الأشج قال: ثنا أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الأيامي قال: ثنا مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله، وعن الحارث، عن علي قالا:" **إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ** "[١].

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد[٢]، بلفظ " لعن رسول الله ﷺ عشرة: آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، والحال، والمحلل له، ومانع الصدقة، والواشمة والمستوشمة ".
- وأخرجه ابن ماجه[٣]، وأبوداود[٤]، والنسائي[٥].

نص الترمذي

وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وابن عباس.

حديث علي وجابر حديث معلول، وهكذا روى أشعث بن عبد الرحمن، عن مجالد، عن عامر هو الشعبي، عن الحارث، عن علي، وعامر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ.

وهذا حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم: أحمد بن حنبل، وروى عبد الله بن نمير هذا الحديث، عن مجالد، عن عامر، عن جابر بن عبد الله، عن علي وهذا قد وهم فيه ابن نمير، والحديث الأول أصح وقد رواه مغيرة، وابن أبي خالد، وغير واحد، عن الشعبي، عن الحارث، عن علي.

---

[١]- الجامع أبواب النكاح، باب ما جاء في المحل و المحلل له (٤١٩/٢).

[٢]- مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٦٧/٢).

[٣]- كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له (٦٢٢/١).

[٤]- كتاب النكاح، باب في التحليل (٢٢٧/٢).

[٥]- جماع أبواب الأنكحة التي نهي عنها، باب ما جاء في نكاح المحلل (٣٣٨/٧).

تحليل نص الترمذي

أعلّ الترمذي الحديث وضعفه لوجود راو ضعيف في سنده وهو مجالد بن سعيد، ولم يحسّنه كما هي عادته في التحسين عند وجود وجوه أخرى للحديث، ثم أورد بعده حديثا صحيحا، موافقا للأول في معناه عن عبد الله بن مسعود فقال:

حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود قال:" **لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ**".[١]

نص الإمام الترمذي:

هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا الحديث عن النبي من غير وجه.

الخلاصة

صنيع الإمام الترمذي في تقوية الحديث بالشواهد ظاهرة في هذا الحديث، لقوله: وقد روي من غير وجه، مع أنه لم يصرح بوجوه الحديث التي قوى بها، وأيضا ضعف حديث الباب، مع أنه جعله في أصل الترجمة، وهذا يدلنا على أن الترمذي كثيرا ما يبدأ بالحديث الضعيف، ثم يُردفه بالحديث الصحيح حتى يقوي به.

ورغم أنه لم يصرح بصحة الحديث إلا أنه قد يفهم من صنيعه هذا، وقد صحح الحديث جمع من العلماء، وصححه الشيخ الألباني كما إرواء الغليل[٢].

نص الحديث الثاني

حدثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي قال: ثنا أحمد بن بشير، عن شبيب بن بشر، عن أنس بن مالك، قال: أتى النبي ﷺ رجل يستحمله، فلم يجد عنده ما يحمله فدله على آخر فحمله، فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال:" **إِنَّ الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ** "[٣].

نص الإمام الترمذي:

هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أنس عن النبي ﷺ، وفي الباب عن أبي مسعود البدري، وبريدة.

---

[١]- الجامع (٤١٩/٢).

[٢] -كتاب النكاح، باب الشروط في النكاح (٣٠٧/٦).

[٣]- أبواب العلم، باب ما جاء الدال على الخير كفاعله، (٣٣٨/٤).

تحليل نص الترمذي:

حكم الإمام الترمذي على هذه الرواية من هذا الوجه عن أنس بالغرابة، مما يشعر بضعف هذا الحديث، ثم أورد حديث أبي مسعود البدري في نفس الباب:

حدثنا محمود بن غيلان قال: ثنا أبو داود قال: ثنا شعبة، عن الأعمش، قال: سمعت أبا عمرو الشيباني، يحدث عن أبي مسعود البدري: أن رجلا أتى النبي ﷺ يستحمله فقال: إنه قد أبدع بي، فقال رسول الله ﷺ: " **ائْتِ فُلاَنًا**"، فأتاه فحمله ، فقال رسول الله ﷺ: " **مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ، أَوْ قَالَ: عَامِلِهِ**"[١].

نص الإمام الترمذي :

هذا حديث حسن صحيح.

تحليل نص الترمذي:

صحح الترمذي رواية أبي مسعود البدري، وهي مخرجة في صحيح الإمام مسلم، ليدل على ضعف الحديث من جهة الوجه الأول، ومع ذلك لم يرفع عن الحديث الأول ضعفه، بهذا الشاهد الثاني مع موافقته له في المعنى، وقد صححه الشيخ الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب[٢]، وصحيح وضعيف سنن الترمذي[٣].

نص الحديث الثالث :

حدثنا قتيبة قال: ثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:" **الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا**".، وفي الباب عن ابن عمر، وأم سلمة، وأبي هريرة[٤].

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود[٥]، وابن ماجه[٦]،والنسائي[٧].

---

[١]- الجامع، أبواب العلم، باب ما جاء الدال على الخير كفاعله (٣٣٨/٤).

[٢]- كتاب العلم، الترغيب في نشر العلم والدلالة على الخير(١٥٨/١).

[٣]- كتاب العلم، باب ما جاء الدال على الخير كفاعله (٦٦/٣).

[٤]- الجامع كتاب الزكاة، باب ما جاء في المعتدي في الصدقة (٣١/٢).

[٥]- كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٦٣/٤).

[٦]- كتاب الزكاة، باب ما جاء في عمال الصدقة (٥٧٨/١).

[٧]- جماع أبواب فرض الإبل السائمة، باب المعتدي في الصدقة كمانعها والاعتداء قد يكون من الساعي وقد يكون من رب المال (١٦٣/٤).

نص الترمذي:

حديث أنس حديث غريب من هذا الوجه وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان.

تحليل نص الترمذي:

مع وجود أحاديث من وجوه أخرى عن الصحابة في نفس الباب، إلا أن الترمذي حكم على حديث الباب بالغرابة، لوجود علة في سنه وهي ضعف سعد بن سنان، لم يصححه أو يحسنه، بمجموع الشواهد الموجودة في الباب.

والحديث صحيح بمجموع طرقه، فقد صححه الشيخ الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب قال فيه: " حسن صحيح، رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة في صحيحه، كلهم من رواية سعد بن سنان عن أنس. وقال الترمذي حديث غريب وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان. قال الحافظ وسعد بن سنان وثق كما سيأتي"[١]

نص الحديث الرابع:

حدثنا أبو سعيد الأشج قال: ثنا عبد الله بن الأجلح، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس قال:" **صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِنًى الظُّهْرَ، وَالعَصْرَ، وَالمَغْرِبَ، وَالعِشَاءَ، وَالفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ**".

حدثنا أبو سعيد الأشج، قال: ثنا عبد الله بن الأجلح، عن الأعمش، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: " **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمِنًى الظُّهْرَ وَالفَجْرَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ**"[٢].

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد[٣]، بلفظ: صلى الظهر يوم التروية بمنى، وصلى الغداة يوم عرفة بها.
- وأخرجه أبو داود[٤]، وابن ماجه[٥].

---

[١]- كتاب الصدقات، الترغيب في العمل على الصدقة (١/ ٤٨٣).

[٢]- أبواب الحج، باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها (٢/٢١٩).

[٣]- من مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ (٤/٤٣٣).

[٤]- كتاب المناسك، باب الخروج إلى منى (٢/١٨٨).

[٥]- كتاب المناسك، باب الخروج إلى منى (٢/٩٩٩).

نص الترمذي:

وإسماعيل بن مسلم قد تكلموا فيه من قبل حفظه... وفي الباب عن عبد الله بن الزبير، وأنس، حديث مقسم، عن ابن عباس، قال علي بن المديني: قال يحيى، قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث وعدها، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة.

الخلاصة:

فعلى هذا يكون الحديث ضعيفا عند الترمذي لضعف إسماعيل بن مسلم، الذي ضعّفه غير واحد من أهل العلم، كالإمام أحمد وابن المبارك والحافظ ابن حجر، ثمّ أتبعه برواية أخرى عن ابن عباس في نفس الباب، غير أن هذه الرواية هي الأخرى ضعيفة للانقطاع في سندها بين الحكم و مِقسم، فقوله (وليس هذا الحديث فيما عدَّ شعبة)، يكون هذا الحديث منقطعا، ولكن له شواهد صحيحة[١]، إلا أن الإمام الترمذي لم يلتفت في هذا الحديث إلى شواهده، وإن كان بعضها مخرّجا في الصحيح كحديث أنس الذي أخرجه البخاري في صحيحه[٢]؛ والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي[٣].

نص الحديث الخامس:

حدثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي البصري قال: ثنا أمية بن خالد قال: ثنا إسحاق بن يحي بن طلحة قال: حدثني ابن كعب بن مالك، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" **مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ**"[٤].

تخريج الحديث :

- أخرجه الحاكم[٥]، والطبراني[٦]، والبيهقي[٧].

---

[١]- انظر: تحفة الأحوذي (٥٢٨/٣).

[٢]- كتاب الجمعة، باب من انتظر حتى تدفن (١٦١/٢).

[٣] - أبواب الحج عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها (٣٥٢/١).

[٤]- باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ (٣٢٥/٤).

[٥]- المستدرك، كتاب العلم، حديث كعب بن مالك (١٦١/١).

[٦]- المعجم الكبير، باب الكاف، إسحاق بن يحي بن طلحة، عن ابن كعب بن مالك (١٠٠/١٩).

[٧]- شعب الإيمان، نشر العلم وألا يمنعه أهله (٢٦٩/٣).

نص الترمذي:

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تكلم فيه من قبل حفظه.

تحليل نص الترمذي:

ضعّف الإمام الترمذي حديث الباب هذا، بسبب إسحاق بن يحيى، فهو متكلم في حفظه ثم أردفه بشاهد حسن غريب.

حدثنا علي بن نصر بن علي قال: ثنا محمد بن عباد الهنائي قال: ثنا علي بن المبارك، عن أيوب السختياني، عن خالد بن دريك، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:" **مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِغَيْرِ اللهِ أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**"[1]. وفي الباب عن جابر.

نص الترمذي :

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أيوب إلا من هذا الوجه.

تحليل نص الترمذي:

لم يصحّح الإمام الترمذي الحديثين، وإن كان قد أشار إلى أحاديث شواهد لها؛ والحديث حسن، فقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح وضعيف الترمذي[2].

الخلاصة:

والحقيقة العلمية التي يمكن استخلاصها مما سبق أن الإمام الترمذي– رحمه الله – لا يأخذ مطلقا بتقوية الضعيف القابل للاعتضاد كما رسمه في تعريفه، فليس كل حديث ضعيف أتى من وجه آخر يكون حسنا أو صحيحا على الدوام، وإنما هذا شرط أغلبي في جامع الترمذي، ولعلّه توقف في بعض ما تقدّم من الأحاديث، أو قامت لديه بعض القرائن المانعة للحديث من التحسين أو التصحيح، هذا وإن من الصعب الجزم بسبب امتناع الترمذي عن تحسين بعض الأحاديث أو تصحيحها مع وجود شواهد لها في كثير من المواضع في جامع الترمذي.

---

[1]– أبواب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا (٤/٣٣٠).

[2]– كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا (٣/٦٠).

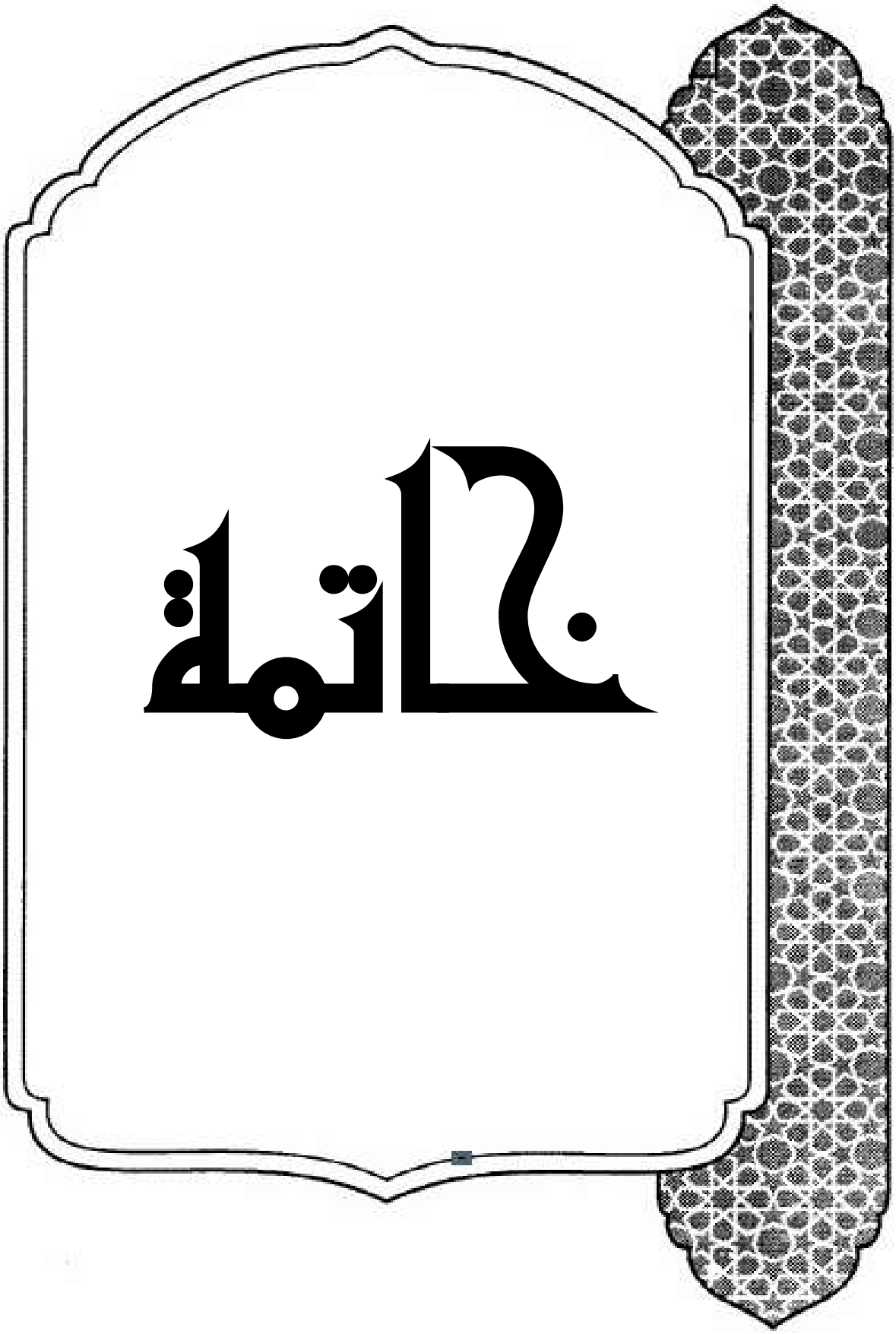
خاتمة

هذا آخر محطات هذا البحث، بتوفيق من الله عز وجل، وبعد هذا العرض الوجيز وما ورد من النصوص نخلص لما يلي:

١. أن الترمذي أحد أعلام هذا الأمة الذين عظُم فضلهم علينا، ومن الذين كرَّسوا أننفسهم لطب العلم ونفع الأمة، ولا أدل على ذلك كثرة ثناء العلماء عليه.
٢. بينت الدراسة أهمية كتاب الجامع، ومكانته بين كتب السنة، وأيضا الخلاف في تسمية الكتاب، وأن أرجح الأسماء هو الجامع المختصر من السّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفةِ الصحيح والمعلول وما عليه العمل.
٣. بينت الدراسة أهمية وفوائد مسلك التقوية باعتباره أصلا بُنيت على أساسه كثير من الأحكام الشرعية، واستعملت أحاديثُ كثيرة ردت بالنظر إلى أسانيدها المفردة.
٤. بينت الدراسة علاقة المتابعات والشواهد بالمعاني اللغوية، وعلاقتها أيضا بالاعتبار.
٥. تقوية الحديث بمثله، أو بما هو أقوى منه، مسلك عمل به جمهور العلماء من المحدثين، وتبين من خلال البحث صواب ما ذكره الزركشي من تفرد ابن حزم برده لتقوية الضعيف بمثله، ولم يظهر لنا حسب البحث من وافقه ممن جاء بعده من المحدثين.
٦. بينت الدراسة أن الحديث الضعيف، يأخذ بالنظر إلى ما يعتضد به من الطرق حكمان:
الأول: الصحة، وذلك حيث تأتي له شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها،
والثاني الحسن، وذلك حيث يتقوى بطرق تماثله في الضعف.
٧. دلت النصوص على عدم الاعتبار بحديث من اتهم بالكذب والوضع، وكذا من ثبت عنه ذلك من باب أولى.
٨. دلت النصوص أن من أهم شروط المتابعات والشواهد، أن لا يكون الحديث شاذا لأن إطلاق الشذوذ عليه ينافي وجود المتابعة أو نفعها له، وعليه يدخل في التقوية بالمتابعات والشواهد الحديث الذي فيه انقطاع، أو فيه مجاهيل، أو فيه راو سيء الحفظ وغير ذلك.
٩. صحح الترمذي أحاديث من وصف بالضعف من الرواة، لفقد شرط الضبط أو العدالة، وكذا ما ضعف لفقد شرط الاتصال، ولم يحسن حديث من ترك لشدة غفلته، أو من اتهم بالكذب، فانتفاء عملية التقوية عنده فيما إذا كان في السند كذاب أو متهم بالكذب، وهو موافق في ذلك لمن سبقه من العلماء.

١٠. أن تقوية الحديث الضعيف وارتقائه إلى الحسن المحتج به، أمر طبقه الإمام الترمذي في جامعه، ولم يخالف منهج من سبقه من العلماء في الأخذ به.

١١. أن معتمد الترمذي في العواضد كانت على نوعين إسنادية، وأخرى متنية وكان منهجه في ذلك جمع الطرق تحت الباب الواحد.

١٢. أن الترمذي يعنى في الترجيح بتعدد طرق الحديث المرجح في أحاديث الباب، كما نص على ذلك في كثير من المواضع حيث يقول:(لأنه قد روي من غير وجه).

١٣. يعتمد الإمام الترمذي على المتابعات في دفع التفرد المتوهم من بعض الرواة، ومن ثم تصحيح ما رووه، أوالترجيح بين الروايات المختلفة للحديث الواحد في حال التعارض.

١٤. أحيانا يورد الإمام الترمذي المتابعات من غير بيان لدرجة الحديث، ويكتفي في ذلك بنقل كلام لأهل العلم في ذلك الحديث.

١٥. أن الترمذي يورد أحيانا الحديث الضعيف في أصل الترجمة، ثم يعقبه بالمتابعة الصحيحة أو الشاهد، وهذا هو الغالب وأحيانا قد يعكس لفائدة أخرى تظهر له.

١٦. ظهر أن مراده بورود الحديث من غير وجه وجود المتابعات وشواهد للحديث.

هذا آخر ما كان من هذه الدراسة، قد بَثْنا فيها ما جاد به علينا المولى عز وجل، فنسأله أن يوفقنا لخير القول وخير العمل، وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتِّباعه، وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

١) فهرس الآيات الكريمة.

٢) فهرس الأحاديث النبوية.

٣) فهرس المصادر و المراجع.

٤) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات الكريمة	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾	أ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾	أ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾	أ
﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾	٢٧

فهرس الأحاديث النبوية	الصفحة
(إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المؤَذِّنُ)	٤٨
(إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَار)	٥٦
(اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ)	٣٤
(الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ)	٤٠
(إِنَّ الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ)	٦٦
(إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا)	٣١
(إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِهِمْ مِنْ خَيْرِ فِرَقِهِمْ)	٣١
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلاَثًا ثَلاَثًا)	٦٣
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَه)	٤٥
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً)	٤٩
(إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالمحَلَّلَ لَهُ)	٦٥
(خَلَقَ اللَّهُ مِائَةَ رَحْمَةٍ فَوَضَعَ رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ خَلْقِهِ)	٦٠
(رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ)	٥٩
(صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِنًى الظُّهْرَ، وَالعَصْرَ)	٦٨
(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ)	٣٨
(كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ)	٤٤
(لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ)	٥١

(لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ العُقُوبَةِ مَا طَمِعَ) ٦١

(الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ) ٣٤

(الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا) ٦٧

(مَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ) ٣٤

(مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِغَيْرِ اللهِ أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ) ٦٩

(مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ زَحْزَحَهُ اللَّهُ عَنِ النَّار) ٦٢

(مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ) ٦٩

(يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ) ٧٠

فهرس المصادر والمراجع

١. الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمعاً ودراسة حديثية، رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالية للدكتوراة، إعداد عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري، بإشراف د. عبد الصمد بن بكر عابد الأستاذ المشارك في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية ١٤٢٣هـ.

٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢: ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٣. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والنشر و الترجمة، ط١: ١٣٨٤-١٩٦٤.

٤. الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د. عدّاب الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر، ط١: ١٤٢٤-٢٠٠٣.

٥. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي (٥٦٢هـ)، ت/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ط١: ١٣٨٢هـ -١٩٦٢.

٦. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف – بيروت-.

٧. برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (٨٦٢هـ)، ت/ محمد أبو الأجفان، دار الغرب الاسلامي – بيروت، لبنان- ط١: ١٩٨٢م- ١٤٠٠.

٨. برنامج الوادي آشي، محمد بن جابر بن محمد بن قاسم أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي (٧٤٩هـ)، ت/ محمد محفوظ دار المغرب الاسلامي-أثينا- بيروت،ط١: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)، ت/ د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط١: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠. تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت/ د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي لبنان- بيروت- ط١: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١١. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت/ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكفر.

١٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ت/ أبو قتيبة محمد الفاريابي، دار طيبة.

١٣. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد المنذري (٦٥٦هـ)، ت/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١٧.

١٤. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت/ محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١: ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١٥. تقوية الحديث الضعيف بين الفقهاء والمحدثين، محمد بن عمر بن سالم بازمول، مجلة جامع أم القرى، العدد (٢٦) ١٤٢٤.

١٦. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر ابن نقطة البغدادي (٦٢٩هـ)، ت/كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٧. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ)، ت/ عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١: ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت/ أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة مصر، ط١: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٩. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، دار الراية، الطبعة الخامسة.

٢٠. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت/ إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

٢١. تهذيب السنن، ابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي، ت/ د. إسماعيل بن غازي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض- ط١: ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

٢٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (٧٤٢هـ)، ت/ د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت- ط١: ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٢٣. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب الجزائري الدمشقيّ (١٣٣٨هـ)، ت/ عبد الفتاح أبو غدة الناشر-مكتبة المطبوعات الإسلامية—حلب، ط١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٤. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، تأليف شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط١: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٥. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الصنعاني (١١٨٢هـ)، ت/ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-، ط١ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٦. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن أبي حاتم البُستي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند-، ط١: ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣.

٢٧. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، ت/ عبد القادر الأرنؤوط، مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.

٢٨. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله الدمشقي العلائي (٧٦١هـ)، ت/ حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب — بيروت، ط٢: ١٤٠هـ — ١٩٨٦م.

٢٩. الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي أبو عيسى (٢٧٩هـ)، ت بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي — بيروت ١٩٩٨م.

٣٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، ت/ د. محمود الطحان، مكتبة المعارف — الرياض.

٣١. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت ط١: ١٢٧١ هـ-١٩٥٢م.

٣٢. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين أبو الخير محمد بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، ت/ إبراهيم باجس عبد المجيد —دار ابن حزم- بيروت، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٣. الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية، د. خالد بن منصور الدريس، مكتبة أضواء السلف، ط١: ٢٠٠٥هـ-١٤٢٥م.

٣٤. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الإدريسي الشهير بالكتاني (١٣٤٥هـ)، ت/ محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية السادسة ١٤٢١هـ.-٢٠٠٠م.

٣٥. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٣٦. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٣٧. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، ت/ شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١: ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٤ م.

٣٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ)، ت/ حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه شعيب الأرناؤوط، قدم له عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م.

٣٩. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، ت/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣: ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

٤٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الذهبي (٧٤٨هـ)، ت/ مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٤١. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، ط١.

٤٢. شرح العمدة في الفقه، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس(٧٢٧)، ت/ د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، سنة النشر ١٤١٣.

٤٣. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (٧٩٥هـ)، ت/ د.همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار- الزرقاء – الأردن، ط١: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٤. شروط الأئمة الستة، أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٥/١٩٨٥.

٤٥. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، ت/ د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، ط١: ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣م.
٤٦. صحيح الترغيب والترهيب، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف- الرياض-، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٧. صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف- الرياض-، ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٤٨. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن حماد العقيلي (٣٢٢هـ)، ت/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط١: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٤٩. ضعيف أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع – الكويت، ط١: ١٤٢٣ هـ.
٥٠. ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف- الرياض- ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٥١. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى (٢٧٩هـ)، ت/ صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي ،مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١: ١٤٠٩.
٥٢. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، ت/ د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي دار طيبة – الرياض، ط١: ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
٥٣. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، ت/ فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله الحميد و د.خالد بن عبد الرحمن الجريسي مطابع الحميضي، ط١: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، ت/ محب الدين الخطيب دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩م.
٥٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، ت/ علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط١: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥٦. فضائل الكتاب الجامع، فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي عبيد بن محمد الإسعردي عالم الكتب، ت/ صبحي السامرائي، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١: ١٤٠٩م.

٥٧. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ)، ت/ محمد فؤاد منصور دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٨. فهرسة ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، ت/ محمد أبو الأجفان محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي – بيروت- لبنان، ط١: ١٩٨٣م.

٥٩. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (٤٣٨هـ)، ت/ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط٢: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٠. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

٦١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري (٧١١هـ)، دار صادر بيروت، ط٣: ١٤١٤ هـ.

٦٢. المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، إعداد صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، إشراف موفق بن عبد الله بن عبد القادر، رسالة لنيل درجة الماجستير في الحديث بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٦٣. المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، ت/ د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، ط٣: ١٤٠٤هـ .

٦٤. المختصر في علم الأثر، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبد الله الكافِيَجي (٨٧٩هـ)، ت علي زوين، مكتبة الرشد – الرياض ط١: ١٤٠٧هـ.

٦٥. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (٤٠٥هـ)، ت/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١: ١٤١١ هـ– ١٩٩٠م.

٦٦. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت/ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط١: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، ت/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون إشراف/ د.عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢٤هـ-٢٠٠١م.

٦٨. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر بيروت، ط٢: ١٩٩٥م.
٦٩. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، ت/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.
٧٠. معجم مقاييس اللغة، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط١: ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
٧١. معرفة أنواع علوم الحديث وتعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، ت/ نور الدين عتر، الناشر- دار الفكر المعاصر – بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٧٢. مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، د. المرتضي الزين أحمد، مكتب الرشد- الرياض- ط١: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٧٣. المنهل الرّوي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (٧٣٣هـ)، ت/ د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، ط٢: ١٤٠٦هـ.
٧٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت/ نور الدين عتر مطبعة الصباح دمشق، ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٥. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت/ د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٧٦. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر، ت/ د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف – الرياض ط١: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٧. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ)، ت/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ط١: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ
إشكالية البحث	ب
أسباب اختيار الموضوع	ج
أهمية الموضوع	ج
أهداف الدراسة	د
الدراسات السابقة	د
وصف خطة البحث	و
صعوبات البحث	ح
منهج البحث	ح
مصادر البحث	ط
الفصل الأول: التعريف بالإمام الترمذي وجامعه	
المبحث الأول: التعريف بالإمام الترمذي	
- المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده	١
- المطلب الثاني : شيوخه تلامذته و مؤلفاته	٢
- المطلب الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه	٤
تنبيه حول تجهيل ابن حزم للترمذي	٥
المبحث الثاني : التعريف بجامع الإمام الترمذي	
- المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وبيان مكانته بين كتب السنة	٦
تحقيق اسم الكتاب	٦
مكانة كتاب الجامع بين كتب السنّة	٨
- المطلب الثاني : منهج الترمذي في كتابه السنن	١٠
شرط الإمام الترمذي.....	١٠

الموضوعات	الصفحة

ما انتُقِد على الإمام الترمذي في جامعه..... ١١
- المطلب الثالث : جهود العلماء في خدمة كتاب الجامع..... ١٢
أشهر رواة الكتاب..... ١٢
الكتب التي اعتنت بالجامع ١٢
الدراسات المعاصرة..... ١٣

الفصل الثاني: تعريف الاعتبار والمتابعات والشواهد وبيان لأحكامها

المبحث الأول: تعريف الاعتبار والشواهد والمتابعات

- المطلب الأول : تعريف الاعتبار لغة واصطلاحا..... ١٤
- المطلب الثاني : تعريف المتابعات لغة واصطلاحا..... ١٦
- المطلب الثالث : تعريف الشواهد لغة واصطلاحا..... ١٨
تنبيه حول الفرق بين المتابعات والشواهد..... ١٨
الخلاف في إطلاق المتابعات على الشاهد والعكس.... ١٩

المبحث الثاني: أحكام المتابعات والشواهد

- المطلب الأول : أقسام المتابعات والشواهد..... ٢٠
- المطلب الثاني : شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد..... ٢٢
- المطلب الثالث : فوائد وأهمية الاعتبار والمتابعات والشواهد..... ٢٧

الفصل الثالث: نماذج من تطبيقات الترمذي للمتابعات والشواهد

المبحث الأول: منهج الترمذي في استعمال المتابعات الشواهد.

- المطلب الأول : مسائل حول تقوية الإمام الترمذي الحديث..... ٣١
- المطلب الثاني : أوجه استعمال الترمذي للشواهد والمتابعات وكيفية
الإشارة لأحاديث الباب..... ٣٤
- المطلب الثالث : الأغراض العلمية من المتابعات والشواهد وكيفية الإفادة
من إشارة الترمذي لأحاديث الشواهد..... ٣٦

الموضوعات	الصفحة

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من المتابعات والشواهد

- المطلب الأول : أحاديث صححها الإمام الترمذي بالمتابعات..... **٣٨**
- المطلب الثاني: أحاديث لم يحكم عليها الترمذي مع وجود المتابعات..... **٥١**
- المطلب الثالث: أحاديث صحّحها الإمام الترمذي بالشواهد **٥٩**
- المطلب الثالث: أحاديث لم يحكم الإمام الترمذي مع وجود شواهد **٦٥**

الخاتمة **٧١**

فهرس الآيات الكريمة **٧٣**

فهرس الأحاديث النبوية **٧٤**

فهرس المصادر والمراجع **٧٦**

فهرس الموضوعات **٨٣**